الصحيفة
ASSAHIFA.COM

غشت 2024

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 18 • الثمن **10 دراهم**

محمد نبيل بنعبد الله يكتب:
25 عاماً من حُكم الملك محمد السادس.. مكتسبات تنموية هائلة وتطلّعٌ مُتواصل نحو الأفضل 22

#assahifa
www.assahifa.com

جاء الملك محمد بن الحسن إلى العرش في ربيعه السادس والثلاثين، ليجد أمامه تركة ثقيلة، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في بلد مرّ من تجربة التقويم الهيكلي، وكاد أن يتعرض لـ"السكتة القلبية"

1999 ← ... → 2024

ربع قرن من الحكم..

كيف غيّر الملك محمد السادس وضع المغرب اقتصاديا؟

البنك الشعبي
نكبرو. جميع.

تابعونا

افتتاحية

>> المَلِكُ والمُلْكُ

حمـزة المتيـــوي

الكثير من المغاربة يتذكرون، بغير قليل من التفصيل، يوم 23 يوليوز 1999، ففي ذلك اليوم الصيفي تفاجأت الأسر التي كانت جالسة إلى جانب أطفالها الذين يتابعون حصة الرسوم المتحركة عبر الـ«إ.ت.م» (الإذاعة والتلفزة المغربية)، بانقطاع مفاجئ في البث، تلته مباشرةً حصة قُرآنية في غير موعدها المعتاد. حصةٌ ستطول إلى أن تأكد الجميع بأن حدثا جلَلا قد وقع.

مساءً، سيظهر الأمير محمد، وإلى جانبه شقيقه الأمير رشيد، وقد ارتسمت على محياهما معالم الحزن، ليوجه ولي العهد إلى الشعب المغربي خطابا افتتحه بالآية القرآنية: «يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي». وتابع «بقلب مؤمن بقضاء الله وقدره، أنعي إلى الشعب المغربي الأبي وإلى الأمة العربية والإسلامية وإلى العالم أجمع وفاة قائد عظيم ورجل من رجالات العالم الأعلام، وملك من ملوك المغرب العظام، صاحب الجلالة والمهابة المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه، يومه الجمعة على الساعة الرابعة والنصف إثر نوبة قلبية نتجت عن مضاعفات لم ينفع معها علاج».

كانت تلك نقطة النهاية لـ 38 عاما من حُكم الملك الحسن الثاني، وبداية مرحلة أخرى، سُميت بـ«العهد الجديد»، تربع فيها على عرش المملكة وريثُهُ الملك محمد السادس، الشاب الثلاثيني الذي سيجد أمامه تركة ثقيلة عليه التعامل معها، فإن كان العاهل الراحل قد مهّد له الطريق نسبيا على المستوى السياسي من خلال المصالحة مع المعارضة وطي صفحة 4 عقود من الصراع الدامي على السلطة المُفضي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن العاهل الجديد، كان مُطالبا، في المقابل، بالتعامل مع تحديات اقتصادية واجتماعية كثيرة أفقدت المغرب والمغاربة العديد من النقط على مستوى التنمية المنشودة منذُ الخمسينات.

اليوم، مرت على يوم تربع الملك محمد السادس على العرش 25 سنة التمام والكمال، وهي فترة اتضحت فيها معالم حكم العاهل المغربي الثالث بعد الاستقلال، وبصمتُهُ على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أيضا مدة تسمح بالخروج بعدة خلاصات موضوعية، مفادها أن مَغربَ محمد السادس نجح في تدارك العديد من النقائص في مجال البنى التحتية والإقلاع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي للمملكة، وصارت المملكة في هذه المرحلة أكثر قدرة على التأثير الإقليمي وأكثر إبداعا في حل مشاكلها، لكن ذلك لا يعني أن الربع قرن الماضية كانت إيجابية على كافة الأصعدة، خصوصا على مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ بين المجالات الجغرافية للمملكة.

> + ...
>
> **اليوم، مرت على يوم تربع الملك محمد السادس على العرش 25 سنة التمام والكمال، وهي فترة اتضحت فيها معالم حكم العاهل المغربي الثالث بعد الاستقلال، وبصمتُهُ على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أيضا مدة تسمح بالخروج بعدة خلاصات موضوعية، مفادها أن مَغربَ محمد السادس نجح في تدارك العديد من النقائص في مجال البنى التحتية والإقلاع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي للمملكة**

وليس من المبالغة القول إن المغرب في عهد محمد السادس، فاجأ مُحيطه الإقليمي، الإفريقي والعربي والمتوسطي، بـ«الريمونتادا» التي حققها على مستوى البنيات التحتية، فالملك الذي أطلق بعد 3 سنوات فقط من جلوسه على العرش مشروع ميناء طنجة المتوسطي، الذي أصبح الآن رابع أكثر الموانئ كفاءة عالميا حسب تصنيف البنك الدولي، متفوقا على كل نظرائه قاريا وأوروـمُتوسطيا، كان أيضا وراء تطوير شبكة الطرق، منها 1800 كيلومتر من الطرق السريعة ستنتقل إلى 3000 كيلومتر في غضون السنوات الست القادمة، وخَلْفَ مشروع أول خط للقطار السريع الذي يربط حاليا 4 مدن رئيسية، هي طنجة والقنيطرة والرباط والدار البيضاء، في انتظار تحوله إلى شبكة تصل إلى مدن كبرى أخرى، أبرزها مراكش وأكادير وفاس.

شبكة البنى التحتية هذه، التي تشمل الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، والتي بوأت المغرب المرتبة الثانية قاريا بعد جنوب إفريقيا والأولى مغاربيا، وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر سنة 2023، لها ارتباط وثيق بخُطط التسريع الصناعي، التي يُشرف عليها الملك منذ سنوات، والتي حولت المغرب إلى أهم لاعب في مجال صناعة السيارات والطيران إفريقيا وعربيا، المجالان اللذان أدخلا لوحدهما حوالي 134 مليار درهم من العملة الصعبة لخزينة المملكة سنة 2023، كما أضحى فاعلا عالميا في مجال صناعة الأسمدة الفوسفاتية، بالإضافة إلى الطفرة التي حدثت في مجالات أخرى مثل صناعات النسيج والمواد الغذائية والإلكترونيات والكهرباء.

الفترة التي مرت من حُكم الملك محمد السادس، كانت أيضا أكثر هدوءا واتزانا على مستوى الممارسة السياسية داخليا مُقارنة مع عهد والده الراحل، أمر ترسخ دستوريا سنة 2011، بوثيقة كانت بمثابة إقرار من أعلى سلطة في البلاد بضرورة التغيير، وهي خطوة ساعدت المغرب على العبور بأمان من وسط الموج المتلاطم لـ«الربيع العربي» الذي أطاح بأنظمة كانت تظن نفسها راسخة، وأفرزت لأول مرة وصول الإسلاميين إلى قيادة الحكومة، قبل أن يُطيح بهم حزب رجل الأعمال عزيز أخنوش بعد 10 سنوات.

لكن العديد من المعارضين يرون أن السياسة في المغرب شبهُ ميتة عملياً، نتيجة «الغيبوبة» التي دخلت فيها جل الأحزاب وعجزها عن المبادرة، في حين يقود القصر العملية السياسية برمتها، وهو تحليل قد يكون أكثر دقة إذا ما أُسقط على العمل الدبلوماسي، الذي يقود فيه القصر جميع المبادرات المؤثرة، لكن التجربة أثبتت أن إيجابيات هذا النهج أكثر من سلبياته على المستوى الخارجي فالملك الذي كان مُباشرا وصريحا في مخاطبة العالم بضرورة توضيح الموقف من الوحدة الترابية للمملكة، استطاع رسم معالم سياسة خارجية واجه فيها المغرب بندية دولا كبرى، مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا، وحقق للطرح المغربي العديد من النقاط في قضية الصحراء التي عمّرت نحو 5 عقود، ما حسّنَ موقعه التفاوضي قاريا ودوليا بتبني مقاربة تُركز أساسا على «البراغماتية» في صيغة شراكات «رابح – رابح»، وعلى عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية.

وبعد 25 سنة من مُلكه، لا تزال أمام الملك محمد السادس تحديات أخرى لم يُسعف الزمن أيا من الحكومات المتعاقبة في عهده على تحقيق التحول الجذري فيها، وتحديدا ما يتعلق بالحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية. فالبلد الذي يحتل المرتبة 120 من أصل 189 دولة في مؤشر التنمية البشرية، تؤكد الإحصاءات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط أن أكثر من 1,64 مليونا من مواطنيه يعيشون البطالة، وأن 3 فقط من جهاته الـ 12 تخلق 58 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، بينما تُثبت الاحتجاجات والإضرابات المتواصلة في قطاعات التعليم والصحة والعدل وغيرها، أن الكثير من الأمور يجب أن تتغير، وهو أمر أضحى أكثر إلحاحًا قبل 6 سنوات من مونديال 2030 الذي ستتوجه فيه أنظار العالم إلى المغرب، وستكثر فيه المقارنات بينه وبين جارتيه الأوروبيتين وشريكتيه في التنظيم إسبانيا والبرتغال.

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة أجيبعفري
  أمال الصهاني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

ربـع قـرن من الحكـم.. كيـف غيّر الملك محمـد السـادس وضـع المغـرب اقتصـاديا؟

الصحيفة – المهدي هنان

يوم 23 يوليوز 1999 غادر الملك الحسن الثاني إلى دار البقاء، بعد أيام من بلوغه عامه السبعين، وبعد 38 عاما من جلوسه على عرش المملكة، وهي عقود كانت مليئة بالتحديات الصعبة والأحداث العصيبة، التي كادت أن تفقده حياته مرتين على الأقل، حيث سعى من وقفوا وراءها إلى إنهاء حكم السلالة العلوية للمغرب.

جاء الملك محمد بن الحسن إلى العرش في ربيعه السادس والثلاثين، ليجد أمامه تركة ثقيلة، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في بلد مرّ من تجربة التقويم الهيكلي، وكاد أن يتعرض لـ«السكتة القلبية»، لذلك كان الملك الجديد - حينها - حاسما في تغيير عدة مسارات، بخصوص البنى التحتية وتقليص الفوارق بين الجهات والأقاليم والاهتمام بالصناعة والخدمات والمنصات اللوجيستية، لعل المملكة تتدارك ما فات.

ومع حلول تاريخ 30 يوليوز 2024، سيكون قد مرّ ربعُ قرنٍ على جلوس الملك محمد السادس على عرش المملكة المغربية، وهي فترةٌ يكاد يُجمع الاقتصاديّون على أنّها شهدت تحولات مُهمّة في قطاعات متعدّدة، على رأسها الصناعة والسياحة والبنيات التحتيّة، وأسهمت بوضوح في مضاعفة سرعة قطار التنمية.

خلال هذه الفترة تغير وجه المغرب على مستوى البنيات التحتية وشهد تطورا مذهلا في تشييد الموانئ والطرق والمطارات، والاستثمار في الطاقات المتجددة وتشييد المستشفيات من الجيل الجديد، ودعم بنية الاقتصاد الوطني ليصبح منفتحا مع الواقع الدولي، وهي العوامل التي جعلت المملكة تصبح دولة منافسة في العديد من المجالات مثل صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والصناعات الغذائية والدوائية، وتستعد لدخول مجال صناعة السفن، في انتظار ما هو آت.

البداية.. برامج ما بعد التقويم الهيكلي

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وإلى غاية سنة 1993 شهد المغرب تطبيقَ سياسة التقويم الهيكليّ بسبب عجزه عن تسديد ديونه الخارجية، بحيث أصبحت الدولة غير متحكمة في قراراتها الاقتصادية، وخاضعةً لشروط وإملاءات الجهة الدائنة، وهي صندوق النقد الدولي في هذه الحالة.

وقد وصلت نسبةُ العجز، قُبيْل تطبيق هذه السياسة، إلى 12 في المائة، وكَسَرَ الدين العمومي حاجز 82 في المائة من الناتج الداخلي، كما وصل التضخّم إلى 10 في المائة، ولم يكن يغطي احتياطي العملات الصعبة أكثر من يومين، وما فاقم الوضع، هو سنوات الجفاف المتتالية التي عرفها المغرب آنذاك.

وفور تولّي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999، توجّهت الدولة مباشرة لتبني سياسة اقتصادية تطمحُ لجعل المغرب يلتحق بركب الاقتصاديات الصاعدة، لذلك كانت أوّل القرارات تتمثل في الاستثمار في تطوير البنية التحتية، وإطلاق برامج قطاعية في السياحة والفلاحة والتنمية البشرية والتجارة الخارجية وغيرها، بحيث دخلت المملكة مرحلة الشراكة المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي، ووقّعت اتفاقيات التبادل الحر مع عدة الدول.

وإذا كانت سياسةُ المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية هي ما طبعت، في المُجمل، مغرب ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينات، فإن أول مرحلة من خطط التنمية، خلال العهد الجديد، تمّت في الفترة بين 2000 و2004، بالإعلان عمّا سمي حينها بمشروع «مُخطط التّنمية»، الذي كان الهدف منه تجديد آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمرور لمرحلة جديدة تُستغل فيها كل الطاقات لتحقيق الإقلاع المنشود.

وسرعان ما تم التخلي عن هذا المخطط لفائدة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إطلاقها رسميا في 18 ماي 2005، وتوالت بعد هذه المبادرة مشاريع أخرى من قبيل برنامج «إقلاع» سنة 2005، وهو نفسه الذي تطور ليصبح الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، ثم رؤية 2020 للسياحة، ومخطط المغرب الأخضر الذي أُطلق سنة 2008 واستراتيجية الطاقات المتجددة سنة 2009، حيث تركت برامجُ العُشريّة الأولى من عهد الملك محمد السادس انعكاساتها تدريجيا على الاقتصاد المغربي.

من الفلاحة إلى الصناعة.. انعكاساتٌ على النموّ

المُؤشّرات الاقتصاديّة الكبرى من نسبة النمو، ونسبةُ التضخم، والناتج الداخلي الخام، وسعر الصّرف، ونسبة الفائدة على مستوى الأبناك، عرفتْ نسبيا تطورا منذ حكومة التناوب، لكن التطوّر الكبير سُجّل خلال العُشريّة الأولى من عهد الملك الجديد، وبُنيت على أساسه تطورات أخرى ترسّخت بدورها في العُشرية الثانية، والحديث هنا لياسين أخياط، الباحث في الاقتصاد.

فبخصُوص معدل النمو، يقول أخياط، في حديثه مع «الصحيفة»، إنه يحوم خلال العقدين الماضيين، حول رقم 5 في المائة، وينزل أحيانا لـ3,7 في المائة، إلا أنّه، عامةً، يظل في حدود 4,5 و4,9 في المائة، وكان هذا المعدل لا يتجاوز 3 في المائة قبل 1999.

ويُبرز المتحدث نفسه أن هناك تحولا غير مسبوق يعرفه هذا المؤشر في الوقت الراهن، مرتبط بمدى تأثره بالموسم الفلاحي، موردا بأن هذا المعدل «ارتبط في السابق بشكل كبير جدا بالموسم الفلاحي وبالتساقُطات المطرية المُسجّلة، ويجب أن نفهم أن الناتج الداخلي الخام الفلاحي، لا يُساهم بأكثر من 17 في المائة من الناتج الوطني، وفي أحسن الظروف يُساهم بـ 20 في المائة، ومع ذلك فقد كان يُؤثر بشكل كبير على نسبة النمو الإجمالية، أي على الـ80 في المائة المتبقية، أما في الوقت الحالي، فمُساهمة الناتج الفلاحي، مع أنها ظلت هي نفسها، في حدود 17 في المائة، إلاّ أن تأثيرها على نسبة النمو الإجمالية تراجع، وهي سابقة في التاريخ الاقتصادي المغربي في الـ 50 سنة الأخيرة».

ويُرجع الباحث هذا الأمر للعمل الذي جرى القيام به بخُصوص القطاعات الأخرى المساهمة في مُعدل النمو، وهي القطاع الصناعي والخدماتي، «هذا الأخير الذي يُساهم بحوالي 50 في المائة في الناتج الداخلي الخام، ويُغطي حوالي 60 في المائة من فرص الشغل الإجمالية، كما أن المملكة تجني حاليا ثمار التطوّر الحاصل في المجال الصناعي، على مستوى صناعة السيارات وأجزاء الطائرات وغيرها، فهذه القطاعات عالية التكنولوجيا، لا ينتبه عامة الناس لوجودها، غير أنّ مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تبقى مُهمة للغاية».

ويتوقّع خبراء أن يشهد نمو الاقتصاد المغربي في السنوات القليلة القادمة تحسنا كبيراً، بفضل تنظيمه لكأس العالم سنة 2030 وكأس أمم إفريقيا 2025، حيث تؤكد دنيا الفيلالي، الباحثة في مركز «بي إم سي إي كابيتال غلوبال ريسيرش»، أن معدل النمو الاقتصادي يتوقع أن ينمو نسبة 6 في المائة ابتداء من السنوات المقبلة وفي أفق سنة 2035.

الناتجُ الداخليّ الخام.. تكسيرُ حاجز الـ 140 ملياراً

كانت المجالات المساهمة في الناتج الداخلي الخام، قُبيل وصول الملك محمد السادس لسدة الحكم، معروفة وتعد على رؤوس الأصابع، وعلى رأسها قطاع الفلاحة الذي كان يرهن الوضع الاقتصادي العام بمدى وفرة التساقطات المطرية من عدمه، وهو ما يرهن أيضا الأداء العام بعوامل خارجة عن حدود التحكم البشري.

ويرى الباحث الاقتصادي ياسين أخياط أن الناتج الداخلي الخام عرف تطوّرا هاماً، بتضاعُفه بين بداية العهد الجديد والفترة الحالية، منتقلا من حوالي 50 مليار دولار إلى 140 مليار دولار، وتُبين آخر أرقام المندوبية السامية للتخطيط، أن المملكة كسرت هذا العام، ولأول مرة في تاريخها، حاجز الـ140 مليار دولار كناتج داخلي خام، جاء ذلك مباشرة بعد سنوات صعبة شهدها الاقتصاد بفعل أزمة «كورونا». إذ لم يتعد هذا المؤشر خلال سنة 2020 الـ110 ملايير دولار، وهي أقل نتيجة يُحققها منذ سنة 2017.

لكن المثير للانتباه على هذا المستوى، هو تغير طبيعة القطاعات والمجالات المُساهمة في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وبتفكيك هذا التغيُّر، يُمكننا لمسُ نوعية التحولات التي عرفها المشهد الاقتصادي المغربي على مدى العقدين الماضيين.

يُبسطُ أخياط هذه النقطة، قائلا: «بالنسبة للمُؤشرات القطاعية، نقرأ فيها أن هُناك تحولاً على مستوى أسس الناتج الداخلي الخام، ونتحدث هُنا عن قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات، فنسبة مساهمتهم في هذا الناتج بقيت هي نفسها تقريبا، إذ بخصوص قطاع الخدمات بقيت تقريبا عند مستوى 60 في المائة، غير أن التحول حصل في طبيعة الخدمات التي نتحدث عنها، بحيث، على المستوى الترابي، لم تعد متمركزة في منطقة أو اثنتين، بل أصبحت متوزعة على الصعيد الوطني، وعلى مستوى طبيعتها، أصبحت مساهمةُ الخدمات التي تتطلب كفاءةً عالية، مرتفعة، ثم جاءت الرقمنة وساهمت بدورها بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام المرتبط بقطاع الخدمات».

ويزيدُ بالقول: «نفسُ الأمر ينطبقُ على مجال الصناعة، إذ كانت في السابق صناعات الصلب والصناعات التحويلية وغيرُها، أسسَ المساهمة في الناتج الداخلي الخام، بينما نتحدث اليوم عن صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والصناعة الإلكترونية عالية الدقة، فضلا عن الصناعة التحويلية في المجال الغذائي، فنوعية المساهمة وطبيعتها اختلفت، وهذا تطورٌ مهم بالنسبة للمغرب، على اعتبار أن طبيعة فرص الشغل التي ترتبط بهذه القطاعات تختلف، كما يختلفُ نوع الشركاء الذين تتعامل معهم، والأهمّ طبعا أن طبيعة المنتوجات تختلف، بحيث تُصبح أكثر قيمة وأهميّة».

ويضيف المتحدث نفسه، «تأخذنا هذه التحولات إلى قطاعات أخرى تتطور هي الأخرى بالضرورة لمواكبة الأولى، ونتحدث عن البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وغيرها، بل حتى على مستوى الإدارة والعمل الجمركي والمصالح الصحيّة والتقنيّة وغيرها، أي أن التطور يمس منظومةً بأكملها». وهو نفس التحليل الذي يُمكن أن ينسحب على القطاع الفلاحي، الذي تطوّرت طبيعة مساهمته هي الأخرى، حيث يُردف الباحث في الاقتصاد بتأكيده «أن مداخيل التصدير لوحده تحقق حاليا 70 مليار درهم، بينما المردود الإجمالي في حدود 120 مليار درهم، وهي أرقام كانت مُسطّرة منذ 2005 و2006، كأهداف يجب أن تصلها المملكة في عقدين من الزمن».

مُعدل الدّخل وثروةُ المغربيّ.. تطوّر إيجابيّ

وفق المعطيات، فإن مُعدل دخل المواطن المغربي كان سنة 1999 في حدود 2000 دولار في السنة، وانتقلنا حاليا إلى 3300 دولار، «مع العلم أن عدد السكان انتقل خلال نفس الفترة من حوالي 27 إلى 37 مليون نسمة، وبالتالي فقد ارتفع هذا الدخل بنسبة 66 في المائة تقريبا»، يُبرز أخياط.

وحلّ المغرب في الرتبة الـ 12 في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في تصنيف صندوق النقد الدولي لأغنى الدول بحسب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لسنة 2023، وانتقل توزيع الثروة بالمغرب حسب الفرد، استنادا لتقرير «الثروة المتغيرة للأمم 2021» للبنك الدولي، من 20 ألف دولار تقريبا سنة 1995 إلى حوالي 37 ألف دولار سنة 2018، ويُعتبر هذا التقرير هو أحدث إصدار في سلسلة تُقدم مفهوم الثروة كمؤشر تكميلي لإجمالي الناتج المحلي.

وتُغطي الوثيقة ثروة 146 بلدا بين سنوات 1995 و2018، من خلال قياس القيمة الاقتصادية لرأس المال الطبيعي المتجدد (مثل الغابات والأراضي الزراعية وموارد المحيطات)، ورأس المال الطبيعي غير المتجدد (مثل المعادن والوقود الأحفوري)، ورأس المال البشري (قيمة الدخل على مدى حياة الشخص)، ورأس المال المُنتَج (مثل المباني والبنية التحتية)، وصافي الأصول الأجنبية.

وناهزت ثروة المواطن المغربي البالغ 13 ألف و862 دولارا، بحسب تقرير حديث صادر عن بنك «كريدي سويس» وبو بي إس» حول الثروة العالمية، أي ما يعادل 137 ألف درهم تقريبا، وهي الثروة التي كانت في حدود 3857 دولارا في عام 2000، أي بزيادة 259 في المائة في ظرف عقدين من الزمن.

يُسجّل المهدي فقير، الباحث في الاقتصاد، أن جميعَ المؤشرات الاقتصاديّة حقّقت قفزة نوعية، في الـ 25 سنة الأخيرة، «انطلاقا من الناتج الداخلي الخام، الذي تضاعف بين 1999 و2024، وذلك كمّا وكيفاً، بحيث لم يعد المغرب يعتمد على القطاع الأولي فحسب، بل أصبح بلدا مُصَنّعا، فـ87 في المائة من الصادرات المغربية اليوم هي مُصنّعة أو مُثمّنة، وهو رقم رسمي». ويضيف «المغرب أصبح كذلك قبلة للاستثمارات الأجنبية النوعية بدل الاستثمارات التقليدية التي عرفناها في السابق، إذ أننا اليوم أول مُصدّر للسيارات وأجزاء الطائرات في القارة الإفريقية».

وفق المعطيات، فإن مُعدل دخل المواطن المغربي كان سنة 1999 في حدود 2000 دولار في السنة، وانتقلنا حاليا إلى 3300 دولار، مع العلم أن عدد السكان انتقل خلال نفس الفترة من حوالي 27 إلى 37 مليون نسمة، وبالتالي فقد ارتفع هذا الدخل بنسبة 66 في المائة تقريبا

حلّ المغرب في الرتبة الـ 12 في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في تصنيف صندوق النقد الدولي لأغنى الدول بحسب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لسنة 2023

ويضيفُ، في حديثه مع «الصحيفة» أن «هناك توجها ملكيا للمُضي في هذا الطريق، وتبعا لذلك تمت ترجمة هذه الأوراش على شكل سياسات قطاعية، وانعكاس ذلك على المؤشرات الاقتصادية، يتجلى في أن هذه الأخيرة عرفت نوعا من النُضج، فتم التحكم في المؤشرات الماكرو–اقتصادية كما في التوازنات العامة، وبالتالي ضمان سيادة المغرب على قراره الاقتصادي».

وظل ملف الثروة والدخل، من أهم ما أثار اهتمام الجالس على العرش خلال العقدين ونصف الماضيين، إذ انعكس هذا الاهتمام على خطابات الملك محمد السادس، الداعية، مرات عديدة، إلى ضرورة استفادة المواطنين من ثمار التنمية، بشكل متساو. ولعل أكثر هذه الخطابات تأثيرا، وأكثرها إثارة للاهتمام، هو الخاصّ بالذكرى الـ15 لعيد العرش، سنة 2014، وهو الخطاب الذي تضمّن فقرة تقول: «غير أنني بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات، التي تتضمنها هاتان الدراستان (للبنك الدولي تهمان قياس تطور ثروات الدول) والتي تبرز تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همّت بعض الفئات فقط؟»، وقد كان هذا الخطاب الخطوة الأولى فحسب، في مسار تُوّج في نهاية المطاف بإعلان نموذج تنموي جديد، يتأسس على أنقاض آخر طَبَعَ أغلب مراحل العهد الجديد.

الناتج الداخلي الخام عرف تطوّرا هاماً، بتضاعُفه بين بداية العهد الجديد والفترة الحالية، منتقلا من حوالي 50 مليار دولار إلى 140 مليار دولار، وتُبين آخر أرقام المندوبية السامية للتخطيط، أن المملكة كسرت هذا العام، ولأول مرة في تاريخها، حاجز الـ140 مليار دولار كناتج داخلي خام

الفائدةُ والصّرف.. ثباتٌ أمام التقلّبات الدوليّة

من المُؤشرات التي عرفت تطورا ملحوظا خلال العقدين ونصف الماضيين، نجد نسبة الفائدة، إذ «كان هذا المُعدل خلال التسعينات مرتفعا جدا، وظل يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، كونه يمنعُ المستثمرين أو الأفراد من الاستفادة من قروض بنكيّة، ثم انخفض المعدل بشكل كبير، والفضل في ذلك يرجع للمجهود التشريعي والمؤسساتي الحاصل منذ ذلك الحين»، يقول أخياط.

ويفسر المتخصص في الشأن الاقتصادي كلامه قائلا: «نتحدث هنا عن انخفاض في نسبة الفائدة من حوالي 13 في المائة خلال الفترة المشار لها إلى حوالي 4 في المائة حاليا، أي انخفاضٌ بحوالي 300 في المائة، وهو أمر إيجابي جداً، فالقروض تخلق دينامية مالية وهو ما ساهم في تعزيز الاستثمار الأجنبي، على اعتبار أن شركات أجنبية قرّرت الاستثمار في المملكة، والاستفادة من قروض الأبناكُ المحلية، كما أن المطالب ما تزال مُستمرة لخفضٍ أكبر لهذه النسب».

وبالنسبة لسعر الصرف، يُعتبر هذا المؤشر من أهم إنجازات الاقتصاد المغربي مقارنة بما عرفته بعض دول المنطقة خلال العقد الماضي، بحيث تداعت عملاتها المحليّة بشكل غير مسبوق أمام العملات الأجنبية، كما جرى في الجزائر ومصر، ويرى أخياط، بهذا الخصوص، أنّهُ «من المُهم جدا أن تكون للمغرب عُملة مستقرة أمام التقلبات الدوليّة، فالطريقة التي يُدبر بها بنك المغرب، على المستوى المُؤسساتي، هذا الملف، منذ حوالي عشرين سنةً، تمنحنا استقرارا في سعر الصرف، وتمنح شركاءنا على المستوى الدولي، والمستثمرين، الثقة في منتوجنا وفي مؤسساتنا التي يتعاملون معها».

أما على مستوى عجز الميزان التجاري، فوصلَ في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2024 إلى 90 مليار درهم، إذ شهد بذلك تحسنا عن السنة الماضية التي وصل فيها الرقم إلى 92 مليار درهم، وهو في مسار إيجابي، بعد سنوات جائحة «كوفيد 19»، حيث وصل هذا العجز في سنة 2022 إلى 308 ملايير درهم.

ويسجل الباحث في الاقتصاد أنه «على مستوى الاستيراد والتصدير، نحنُ مرتبطون بشكل لافت بالسوق الأوروبي، على اعتبار أن 50 في المائة من صادراتنا و40 في المائة من وارداتنا مُتصلة بهذا الأخير، لكن المغرب انفتح منذ سنوات على أسواق أخرى، ونوّع من شركائه، حيث تُعتبر البرازيل أكبر مستورد من المملكة بعد دول الاتحاد الأوروبي، وتبقى الصين أكبر مُوَرّد لبلادنا خارج التكتل الإقليمي المشار له، فالمغرب، بذلك، مُنفتح على منظومات اقتصادية أخرى، لها قواعد أخرى في التعامل، وتتميز بنمو اقتصادي كبير».

والمُستوى الثاني من المُؤشرات، التي تمكننا من قراءة المشهد الاقتصادي في عهد الملك محمد السادس، هي ذات الطابع الاجتماعي، كالتنمية البشرية، ومُؤشر البطالة، ومُعدل التدريس وتغطيةُ العالم القروي بشبكة الماء والكهرباء والطرق، وولوج النساء لسوق العمل وغيرها.

مُؤشّر البطالة.. حجرة عثرة أمام «العهد الجديد»

مباشرة بعد توليه العرش، بات واضحا أن الملك محمد السادس، يولي اهتمامًا مركزيا بموضوع التشغيل ومحاربة البطالة، كأحد الروافد التي تحمل مشروع التحديث الذي دعا إليه، إذ لم تكن الوضعية التي ورثها عن زمن ولده الراحل الملك الحسن الثاني، في ما يتعلق بالبطالة، مثالية، بل كانت بعيدة عن ذلك تماما.

فعلى مستوى مُؤشر البطالة، «كنا نتحدث خلال بداية العهد الجديد على 21 و22 في المائة، وعن قاعدة من السكان أكثرُ من 70 في المائة منها شباب، أي عن مُجتمع في أزمة كبيرة على مستوى التشغيل، وهذا المُؤشر مرتبط بشكل وثيق بالمُؤشرات السابقة المتبقية، بحيث يستحيل أن يكون لدينا نسب بطالة منخفضة في ظل استثمار ضعيف وفي ظل بيئة لا تتميز بالجاذبية، وخاصة على مستوى الصناعة والخدمات اللذان يعتبران أكبر قطاعين يوفران فرص الشغل في المغرب، وذلك بحوالي 70 في المائة من مجموع فرص العمل». يشرحُ أخياط.

وقد أفرد الخطاب الملكي، أمام أعضاء البرلمان، في افتتاح السنة التشريعية 1999 – 2000 حيزا مهما لمعضلة البطالة المتفشية حينها، إذ جاء فيه: «وإننا لنتألم لهاته الوضعية التي مسّت شبابنا سواء من المتعلمين أو غير المتعلمين، ولِزامنا والحالة هذه، التفكير مع كافة المعنيين في سبيل معالجة هذا المشكل وفق مقاربات جديدة، كما يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لمطابقة شعب الدراسة مع واقع الشغل والسعي لربط المؤسسات التعليمية والبرامج مع المحيط الاقتصادي. إن باب التشغيل لا ينبغي أن يبقى حكرا على الوظيفة العمومية، وإن على شبابنا أن يقتحم القطاع الخاص دون أن يستشعر أية عقدة من نظامنا التعليمي الذي نتشرف بكوننا من خريجيه».

وفي الوقت الراهن، يرى أخياط أنّ مؤشر البطالة ما يزال مُرتفعا بشكل عام، لكنه شهد تطورا منذ الفترة المشار لها، ويقولُ في هذا الصدد: «نتحدث حاليا عن حوالي 9 إلى 10 في المائة، وفي فترة أزمة كوفيد 19 ارتفع الرقم إلى حوالي 12 في المائة، الذي هو رقم كبير، إلا أننا، على كل حال، لو قارنّاه مع الأرقام التي افتتحنا بها العهد الجديد على هذا المستوى، للاحظنا أن هناك تطورا بحوالي 12 في المائة».

كما أن هُناك تحولاً في تركيبة مُؤشر البطالة. ويشرح أخياط هذه النقطة موردا «في السابق كنا نتحدث عن بطالة عامّة، أي على كافة التُراب الوطني، بينما اليوم هناك تباين بين المناطق، وكنا نتحدث أيضا عن بطالة كبيرة في صفوف النساء، الشيء الذي لم يعد بنفس الحدة اليوم، وبطبيعة الحال، هناك دائما أمور يجب الاشتغال عليها أكثر، كتلك المُتعلقة بتشغيل الكفاءات، إذ نتحدث اليوم عن بطالة مُرتفعة في صفوف فئة حاملي الشهادات العليا، وهو ما يستلزم مجهودات على مستوى الاستثمار للحد من هذا المشكل، إذ يجب ألاّ ننسى أن هناك تحديا كبيرا أمام القائمين على الشأن الاقتصادي في الفترة الحالية، وهو ارتفاع نسبة الشيخوخة، فالهرم السُكاني ببلادنا أصبح يأخذ شكلا أسطوانيّا، وهو ما يجعلنا أمام ضرورة استغلال خزان الموارد البشرية الموجود حاليا لفائدة التطور الاقتصادي المحلي».

ويصل معدل البطالة في صفوف الشباب حاملي الشهادات ذات المستوى العالي إلى 61,4 في المائة، حسب ما جاء في مذكرة إخبارية حول المميزات الأساسية للسكان النشطين المشتغلين خلال سنة 2022 صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، وهو مشكل حقيقي يواجه الاقتصاد المغربي، وهذا المُعدل هو الأعلى من نوعه مقارنة بباقي فئات المجتمع، حيث ينخفض إلى 3,3 في المائة فقط في صفوف الأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق، و12,3 في المائة لدى البالغين بين 15 و44 سنة، مقابل 11,8 في المائة كمعدل وطني إجمالي، وما يقرب من ثلاثة أرباع السكان غير النشطين، أي 73,1 في المائة، هن نساء، 68,8 في المائة منهن يقطنّ بالوسط الحضري، وأزيد من نصفهن بدون شهادة، و44.9 في المائة منهن تتراوح أعمارهن بين 15 و34 سنة.

المرأة وسُوق الشّغل.. سُوء فهمٍ مُستمر

يقولُ المحلل الاقتصادي، المهدي فقير، إنه إذا ما اعتمدنا المقاربة الرقمية الحصيصيّة، تبرُز بعض المؤشرات المُقلقة، كالبطالة مثلاً، كما تذهب إلى ذلك أرقامُ المندوبية السامية للتخطيط والأرقام الرسمية الأخرى، إلى جانب مُعدل نشاط المرأة في سوق الشغل الذي انخفض إلى 19 في المائة سنة 2023. ويُضيف «لكن في اعتقادي أنه في ما يخص موضوع المرأة، هي مقاربةٌ مجتمعيةٌ أكثر مما هي مُرتبطة بسياساتٍ حكومية».

وكانت مندوبية التخطيط قد كشفت في دراسة لها حول مُشاركة المرأة في سوق الشغل، ارتفاع معدل «خُمول النساء» بتراجع معدل نشاطهن من 28 في المائة عام 2000 إلى 19 في المائة عام 2023، وهو معدلٌ أقل بكثير من معدل نشاط الرجال الذي وصل إلى 69 في المائة عام 2023.

وممّا يزيد مُشكل البطالة حدّة، خاصة في المستقبل القريب، هو ارتفاع مُعدل الشيخوخة، إذ من المرتقب أن يصل عدد المسنين في أفق 2050 إلى 10 ملايين شخص، مسجلا زيادة سنوية في حدود 2,9 في المائة، أما إلى حدود عام 1995، فكانت نسبة المسنين لا تتعدى 5 بالمائة من الهرم السكاني، وتُؤكد أرقام صادرة عن الأمم المتحدة أن نسبة المسنين ستفوق 10 في المائة، وستكون أقل من 15 في المائة خلال سنة 2030، لتصل إلى 20 في المائة بحلول سنة 2050، و25 في المائة سنة 2060.

> إن باب التشغيل لا ينبغي أن يبقى حكرا على الوظيفة العمومية، وإن على شبابنا أن يقتحم القطاع الخاص دون أن يستشعر أية عقدة من نظامنا التعليمي الذي نتشرف بكوننا من خريجيه

الخطاب الملكي، أمام أعضاء البرلمان، في افتتاح السنة التشريعية 1999 - 2000

الشبابُ والاستثمار.. دعوةٌ ملكيّة عُمرها 25 عاما

شهدت بداية حكم الملك محمد السادس، بناءً على واقع البطالة المتفشية وتأثيرها على التوازنات الاقتصادية، وعلى المؤشرات المجتمعية ذات الصلة، دعوةً إلى القطع مع فكرة ارتباط الوظيفة بالدولة، إذ لطالما كانت هذه هي الفكرة السائدة لدى العديد من المقبلين على سوق الشغل، خاصة أن نهاية التسعينات كان خلالها وضع القطاع الخاص متواضعا، وكانت الاستمرارية والضمان اللتان تمنحهما الوظيفة العمومية يشكلان إغراءً إضافيا لهذه الفئة، وقد تبلور هذا التوجه، ببطء، منذ بداية الألفية الثالثة، إلى أن أصبح أكثر حضورا في الوقت الراهن، إذ تتعدد وتتنوع المشاريع والبرامج التي يقبل عليها الشباب المستثمر، ولو أنها لا تخلو من صعوبات ومشاكل.

يؤكد ياسين أخياط، الباحث في الاقتصاد، أنه «في العقد الماضي، بدأ مصطلحُ تشجيع الشباب على الاستثمار يتردد بشكل كبير، أي خلقُ مشاريع وشركات وغير ذلك، وهو تطور جيد، ففي المُشرية الأولى من العهد الجديد، كان شبابٌ كثرٌ يخرجون للشارع للاحتجاج، وفي العهد السابق، كان هناك نقاش كبير حول الحق في الوظيفة، بينما اليوم تراجع هذا المفهوم، وترسّخت فكرة جديدة لدى آلاف الشباب، الذين يُطالبون فقط بتسهيلات حتى يتمكنوا من الاستثمار وإنشاء مشاريعهم الخاصة بدل المُطالبة بالتوظيف المباشر في الوظيفة العمومية، وهو تغير مجتمعي يدل على أن هناك بحثاً عن الحرية لدى هذه الفئة، على جميع المستويات، في الاستثمار وفي التحكم في مصيرها وفي تطوير قدراتها». ويلفتُ المتحدث الانتباه إلى المجهود الذي تم على مستوى العمل التعاوني مثلاً «فالتعاونيّات الفلاحية والأخرى المتعلقة بالخدمات وغيرها، جاءت نتيجة مجهودات على المستوى التشريعي وعلى مستوى التمويل والمواكبة، بتعليمات مُلكية، فهذا النوعُ من النشاط، هو نوع من الاستثمار، وهو نوع من إحداث مقاولات ذات طابع خاص، أي تعاوني. وقد بدأ هذا الزّخمُ، منذ خطاب العرش سنة 2002، حينما أشار الملك محمد السادس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واستمر ذلك مع مرحلتها الثانية والثالثة، ويستمر حاليا مع الشطرين الرابع والخامس، اللذين يوجدان في مرحلة التصور التنفيذي.

النموذج الاقتصادي أمام تحديات المستقبل

يرى المهدي فقير، الباحث في الاقتصاد، أن المجهودات التي تمت خلال العقدين الماضيين أوصلت الاقتصاد المغربي إلى نوع من النُضج والمناعة، موردا «بعدما وصلنا في حدود سنة 2017 إلى هذا النوع من النضج في المؤشرات الاقتصاديّة، دعا الملك إلى نموذج تنمويّ جديد، حتى ينعكس هذا الرخاء الاقتصادي بشكل أكبر على الجانب الاجتماعي، أي نموذجٍ جديدٍ خالق للثروة وموزعا إياها بشكل متوازنٍ».

وممّا يعطي أهميةً للنموذج التنموي الجديد، حسب فقير، هو تجاوز الوضع الذي يجعل نسبة النمو في المغرب مُتذبذبة، على الرغم من أن الناتج الداخلي الخام والاستثمار تضاعف خلال العقدين الماضيين، ولو أن هناك بعض التفسيرات لهذا التذبذب، خاصة وجودُ صدمات اقتصادية دولية متتالية أرخت بضلالها على الاقتصاد المغربي، على رأسها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والحرب الروسيّة الأوكرانيّة وجائحة كوفيد 19 والجفافُ وغيرها. فانعكاس الجفاف، لوحده، كان له أثرٌ أكبر بكثير في الثمانينات والتسعينات، بينما اليوم، بالرغم من استمراره لسنوات متتالية، يبقى الاقتصاد المغربي يُسجل أداءً جيدا، فتحصين مسار النموّ الاقتصادي يأتي في قلب الدعوة إلى هذا النموذج الاقتصادي الجديد».

وفي 13 أكتوبر 2017، أطلق الخطاب الملكي، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية، دعوةً إلى اعتماد نموذج تنموي جديد، هدفه الأساسي القدرة على الحدّ من الفوارق المجالية وغياب المساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وفي الثامن من أكتوبر 2021، أبرز خطاب ملكي آخر، أمام مجلسي البرلمان، أن هذا التوجه الجديد يأتي «في الوقت الذي يُدشن فيه المغرب مرحلة جديدة، تقتضي تضافر الجهود، حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية، ولمواجهة التحديات الخارجية»، مُؤكدا على «تعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات».

ولعل الشيخُوخة والتصحّر والجفاف هي من أبرز هذه التحديات أمام تطور الاقتصاد المغربي في السنوات القادمة، فالجفاف وأزمةُ الماء، هي من أكثر المشاكل المؤرّقة التي تُواجه الاقتصاد المغربي في الوقت الراهن، إذ بفعل قلة التساقطات المسجلة خلال المواسم الخمسة الأخيرة، بشكل متتال، أصبح المغرب يواجه الشح المائي بعدما كان في مرحلة الإجهاد المائي.

هذا، وتدق كل الجهات المعنية، حكومةً ومؤسسات ومجتمعا مدنياً، ناقوس الخطر بهذا الشأن. وفي يناير 2024، وأمام هذه الصعوبات، عقد الملك محمد السادس جلسة عمل خصصت لإشكالية الماء. وقد كشف وزير التجهيز والماء خلال عرض أمام أنظار الملك، تسجيل عجز في التساقطات بلغت نسبته 70 بالمائة مقارنة مع المعدل، فيما بلغت نسبة ملء السدود 23,2 بالمائة مقابل 31,5 بالمائة خلال الفترة نفسها من 2023.

وتمّ الاتفاقُ على تنزيل مخطط العمل الاستعجالي على مستوى مختلف الأنظمة المائية بالمملكة، ومن إجراءاته، على المدى القصير، التعبئةُ المثلى للموارد على مستوى السدود والآبار ومحطّات التحلية الموجودة وإقامة تجهيزات استعجاليّة لنقل الماء والتزويد به، وكذا اتخاذ إجراءات لتقييد استعمال مياه الري وتقليص صبيب التوزيع كلما اقتضت الوضعية ذلك.

وفي الشهُور الثلاثة الأخيرة من سنة 2023، لم تتجاوز حقينة السدود 519 مليون متر مكعب، مقابل مليار و500 مليون متر مكعب سنة قبل ذلك، ومن حُسن الحظّ أن وضعية السدود تحسّنت خلال الأشهر الماضية بفعل التساقطات التي شهدتها مختلف ربوع المملكة، حيث بلغت نسبة الإجمالية لملء السدود 32,5 في المائة، لتفوق بذلك، ولأول مرّة، نسب الملء المُسجلة خلال نفس الفترة من السنة الفائتة.

البنيات التحتية.. حكاية تميّز

لعل أبرز ما يُميّز المغرب خلال ربع قرن من تربع الملك محمد السادس على العرش، هو تعزيز بنياته التحتيّة وعصرنتها، إذ لم يكن من الممكن تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى دون وضع الأساس لذلك، أي توفيرُ قاعدة صلبة تُمكن الأنشطة الاقتصادية، بجميع روافدها، من التحرك بسلاسة بين جهات المملكة، ومن جذب المستثمرين الأجانب.

ففي تصنيف البنك الدولي لأفضل الطرق بإفريقيا، الصادر أواخر 2023، يحتلُّ المغرب المرتبة الثانية على صعيد القارة، من أصل 160 دولة شملها التصنيف، مُحققا 95 نقطة، مقابل 100 نقطة لفائدة جنوب إفريقيا، كما تحتل المملكة، المرتبة 16 على الصعيد الدولي، بين الدول التي تمتلك أفضل الطرقات حول العالم، وهو تصنيف لمنصة «إنسايدر مونكي» الأمريكية، استندت فيه على تقرير حول «جودة الطرق» صادر عن صندوق النقد الدولي.

> يُدشن المغرب مرحلة جديدة، تقتضي تضافر الجهود، حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية..وتعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات.
>
> الخطاب الملكي، أمام أعضاء البرلمان، في افتتاح الدورة البرلمانية 2017

> في تصنيف البنك الدولي لأفضل الطرق بإفريقيا، الصادر أواخر 2023، **يحتلُّ المغرب المرتبة الثانية على صعيد القارة، من أصل 160 دولة شملها التصنيف، مُحققا 95 نقطة، مقابل 100 نقطة لفائدة جنوب إفريقيا، كما تحتل المملكة، المرتبة 16 على الصعيد الدولي**، بين الدول التي تمتلك أفضل الطرقات حول العالم

وتسجّل دراسة ميدانية أجراها خبراء بالبنك الدولي على الحالة المغربية، حيث تؤكد أن الاستثمارات في البنية التحتية لها تأثيرٌ قوي وإيجابي كبير للغاية على الاقتصاد ككل، وتُعد البنية التحتية للطرق عنصراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي المستدام، إذ تجذب الاستثمارات في مجال أنشطة الأعمال والشركات، وتُسهّل أنشطة التبادل التجاري الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأعمال التجارة، وتؤثر حالة الطرق في أي بلد تأثيراً كبيراً على قدرتها التنافسية، ويعتمد قرار الشركات في اختيار مواقعها غالباً على سهولة الوصول إلى الطرق الجديدة، جيدة الصيانة، لضمان ممارسة أنشطة التجارة والتبادل التجاري والنقل بكفاءة وفاعلية.

وفي هذا السياق، يقول عزيز الرياح، الوزير السابق الذي تحمل مسؤولية قطاعات التجهيز والنقل واللوجيستيك والطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، أنه وخلال الـ 25 سنة الأخيرة، مُنذ تربّع الملك محمد السادس على العرش، وقع تحوّل كبير جدا على صعيد البنية التحتية، خصوصا الطرق التي تعززت في العالم القروي، كما تطورت الطرق السيارة، والموانئ، والمطارات، والسّكك الحديدية وغيرها.

الملك والموانئ.. رؤية مُستقبليّة

أورد الرباح أنه في مجال الموانئ، يحتلّ المغرب حاليا الرتبة 17 في الربط البحري، مع وجود الاستراتيجية المينائية الجديدة التي شَرعَ العمل بها منذ 2013، عبر إنشاء موانئ جديدة، وتوسيع الأخرى القائمة، فالمغرب، بهذا، تحول إلى موقع استراتيجي للاقتصاد العالمي وللوجستيك البحري العالمي، ما مكّن المملكة من استقبال استثمارات مهمة في هذا المجال، حيث أصبحت الموانئ المغربية تستقبل كبريات الشركات العالمية التي جعلت من المغرب نقطة من نقاط الربط البحري بالنسبة إليها، وتُرافق هذه الاستراتيجية المينائية أخرى لوجيستيكية، لكون المغرب يريد أن يكون موقعا لوجيستيكيا للاقتصاد العالمي.

فميناء الدار البيضاء وأكادير واللوجستيك المرتبط بهما، حسب الرباح، مثال مهمّ على ذلك، غير أن ما أعطى للاقتصاد المغربي دفعة قوية على صعيد الاقتصاد العالمي، يضيف المتحدث ذاته، هو ميناء طنجة المتوسطي، إذ إنه منظومة متكاملة «إيكوسيستيم» يضم الميناء والمنطقة

اللوجيستيكية والأخرى الصناعية، والتي جعلت المغرب يحتل مكانةً متقدمةً على الصعيد المتوسطي، وبخصوص الحمولة المينائية «التي وصلت اليوم إلى 100 مليون طن، والهدف هو الوصول إلى 300 مليون طن مستقبلا، يقول الوزير السابق.

يعد ميناء «طنجة المتوسط»، الممتد على مساحة مليون متر مربع، وبتكلفة إجمالية تقدر بثلاثة مليارات دولار، بدون شك، أحد أهم المشاريع التي طبعت عهد الملك محمد السادس، وساهمت في دخول المغرب غمار قطاعات أخرى لم يكن يحلم أن يصبح من أبرز أوجهها في المنطقة

وبعد ميناء «طنجة المتوسط»، الممتد على مساحة مليون متر مربع، وبتكلفة إجمالية تقدر بثلاثة مليارات دولار، بدون شك، أحد أهم المشاريع التي طبعت عهد الملك محمد السادس، وساهمت في دخول المغرب غمار قطاعات أخرى لم يكن يحلم أن يصبح من أبرز أوجهها في المنطقة، ويضم المركب المينائي ميناء طنجة المتوسط الأول الذي يحتوي على محطتين للحاويات ومحطة للسكك الحديدية ومحطة المحروقات ومحطة للسلع المتنوعة ومحطة للسيارات، ثم ميناء طنجة المتوسط للركاب والشاحنات، الذي يتوفر على الأرصفة المخصصة لركوب المسافرين وصعود شاحنات النقل الدولي ونقاط التنظيم ومحطة الركاب، إلى جانب ميناء طنجة المتوسط الثاني، الذي يحتوي على محطتين للحاويات، وكذا مركز طنجة المتوسط للأعمال.

والمركب الميناني هو أيضا منصة إقليمية للتنافسية الصناعية، حيث تمتد المناطق الصناعية التابعة له على مساحة 16 مليون متر مربع، وتُعد منصة إقليمية للتنافسية الصناعية واللوجستيات والخدمات والتجارة، وتضم هذه المنصة كلا من المنطقة الحرة طنجة، وطنجة «أوطوموتيف سيتي»، وتطوان بارك، وتطوان شور، ومنطقة التجارة الحرة للخدمات اللوجستية، ومنطقة رونو – طنجة المتوسط.

«ها نحن نقدم اليوم بعون الله وتوفيقه على إعطاء الإنطلاقة لمشروع من أضخم المشاريع الإقتصادية في تاريخ بلادنا، إنه الميناء الجديد لطنجة – المتوسط الذي نعتبره حجر الزاوية لمركب ضخم مينائي ولوجيستي صناعي وتجاري وسياحي»، هذا ما جاء في خطاب ملكي، في فبراير 2003، لإعلان انطلاقة المشروع الذي سيغير وجه المملكة على صعيد المشهد المينائي العالمي، وقد استمرت الأشغال على مدى أربع سنوات تقريبا، لإطلاق الشطر الأول من المشروع الذي طُبع على مدى السنوات على نار هادئة، إذ دشن الملك محمد السادس محطته الأولى سنة 2007، بطاقة استيعابية في حدود 3 ملايين حاوية، ولم يمر العام الأول على اشتغاله حتى حقق معدل استقبال في حدود مليون حاوية، واستمرت أشغال المحطة الثانية 5 سنوات إضافية، ويعد المشروع مثالا جيدا على التعاون بين القطاعين العام والخاص، إذ تكفلت بجزء منه الحكومة المغربية، فيما أسندت حصة منه لشركة «أ.ب.م ترمينالز» الهولندية.

ويُضيف الخطاب الملكي المشار له بالقول: «وقد أردنا بقرارنا تشييد هذا المشروع الكبير على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق، تأكيد التزامنا الثابت بمد جسور قوية واعدة بعلاقات متميزة مع جيراننا وأصدقائنا، كما نريد من خلال هذا الإنجاز أن نوفر لجهة الشمال قاعدة اقتصادية متينة ذات مستوى دولي ومناطق اقتصادية حرة تمكنها من تطوير مؤهلاتها الغنية لجعلها نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة التي تعود ثمارها بالخير على كل أرجاء الوطن».

غير أن دخول المغرب بقوة، هذا المضمار البحري الجديد، جعل من الجيران الإسبان ينظرون بانزعاج كبير لهذا التوجه الملكي الجديد، حينها، إذ اعتبرت أصوات كثيرة بالجارة الشمالية، حينها، أن المشروع فيه تهديد للمصالح الاقتصادية لثغري سبتة ومليلية اللتان تطالب الرباط باستعادة السيادة عليهما. ويوفر ميناء طنجة المتوسط، ربطا دوليا يغطي ما يقارب 180 ميناءً و70 دولة في 5 قارات، حسب المعلومات التي نشرتها «الصحيفة» في ملف سابق، وتوصلت بها من إدارة الميناء المذكور، إذ يقع ميناء طنجة المتوسط على بُعد رحلة بحرية تمتد لـ10 أيام إلى الولايات المتحدة الأمريكية و20 يوما إلى الصين، وبذلك يعد محور القارة الإفريقية، ويخدم ما يقرُب 35 ميناءً و21 دولة في منطقة غرب إفريقيا عن طريق الرحلات الأسبوعية.

وعند متم مارس 2024، بلغ رقم معاملات طنجة المتوسط 1,026 مليار درهم بارتفاع نسبته 18,3 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية، ووصلت الاستثمارات المنجزة 241 مليون درهم، وتغطي البنيات التحتية والطرق والشبكات المختلفة والبنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتمت معالجة 33,2 مليون طن من البضائع خلال نفس الفترة، بنمو نسبته 14,9 في المائة.

وبحسب المؤشر العالمي لأداء موانئ الحاويات لسنة 2023، الذي يُعده البنك الدولي ووحدة معلومات الأسواق التابعة لمؤسسة «ستاندرد آند باورز غلوبال ماركت إنتيليجنس»، احتل ميناء طنجة المتوسط المركز الرابع عالميا ضمن أكثر الموانئ كفاءة، بحيث تفوّقت البنية التحتية المينائية لمدينة طنجة، للسنة الثانية توالبا، على جميع الموانئ في إفريقيا وأوروبا، وحل ميناء طنجة خلف كل من ميناء يانغشان في الصين، وصلالة في عمان، ثم قرطاجنة في كولومبيا، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤشر في تحديد مجالات التحسن والتطوير لتحقيق المنافع المرجوة للعديد من الفاعلين في النظام التجاري العالمي وسلاسل الإمداد، من الموانئ إلى خطوط الشحن والحكومات الوطنية والمستهلكين. الرؤية المستقبلية التي دشنها الملك محمد السادس، فور توليه العرش، حول هذا القطاع، أعطت اليوم أكلها، بل وتستمر الاستثمارات الجديدة، التي تقف على صلابة نجاحات الاستثمارات التي سبقتها، إذ هناك مشاريع جديدة طور الإنشاء من قبيل ميناء الناظور- غرب المتوسط الجديد، الذي من المرتقب أن يُحوله المغرب إلى منصة رئيسية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، من خلال تشييد منصة عائمة سيكون بإمكانها استقبال 500 مليون متر مكعب من هذه المادة الحيويةً سنويا، ابتداء من سنة 2026، وسيتم ربط محطة الغاز الطبيعي المسال بخط الأنابيب الموجود حاليا، والذي يُساعد المغرب على استيراد 500 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنويا من المحطات الإسبانية، وهو ما يكفي لتشغيل محطتين صغيرتين لإنتاج الكهرباء، حسب تقديرات حكومية.

يقُول عزيز الرباح «عندما ننتهي من تشييد ميناء الناظور غرب المتوسط، وميناء الداخلة الأطلسي، ثم ميناء أسفي الذي أُنجز منه الشطر الأول، وما سيأتي من إنجازات لاحقة، سنُصبح بلادنا نقطة ربط بحرية لا يمكن الاستغناء عنها، فالكثيرُ من التقارير الدولية، سواء مؤسسات رسمية أو خاصة، تُؤكد أن المغرب ممرٌّ محوري للاقتصاد العالمي، لا يمكن الاستغناء عنه، وأكد الملك محمد السادس على ذلك، عندما اتخذ القرار أن تكون الداخلة هي الموقع اللوجيستي لغرب إفريقيا».

النقل الجويّ.. مُؤهلات هائلة ونتائجُ متذبذبة

يرى الرباح أن هناك، وباستمرار، «استثمارات مهمّة لتوسعة المطارات وإنجازات أخرى على مستوى شركات الطيران، بفضل توقيع اتفاقية الأجواء المفتوحة بيننا وبين أوروبا، الشيء الذي يجعلُ عددا كبيرا من المدن المغربية مرتبطة بخطوط جوية مباشرة بنظيرتها الأوروبية، إلى جانب دخول شركات منخفضة التكلفة (لوكُوسْتْ) إلى السّوق المحلي، والتي عززت التطور الحاصل في منظومة النقل الجوي، كما أننا حاليا مُقبلون على تنظيم كأس العالم وقبله كأس أمم إفريقيا، ومن الأكيد أنه ستكون هناك استثمارات إضافية. ويحتلّ اليوم مطار محمد الخامس والخطوط الملكية المغربية مرتبةً متقدمةً على الصعيد الإفريقي، وهناك ربطٌ بين مطارات المملكة ومئات المطارات حول العالم، سواء بإفريقيا وأوروبا والدول العربية، وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية».

فعلى مدى العقدين ونصف الماضيين، شهد قطاع الطيران تطورات كبيرة، لكنها تبقى دائما أقل من المتوقع من بلد سياحي كالمغرب، يطمح للرفع بشكل مُطّرد لعدد السياح الذين يستقطبهم سنويا، ومن الممكن أن يساهم المونديال الذي سينضمه المغرب بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، سنة 2030، في التحسين الجذري لهذا القطاع الحيوي والهام.

ويسجل القطاع بعض المؤشرات الإيجابية، كحصول مطار محمد الخامس بالدار البيضاء على خمس جوائز، في إطار التصنيف الدولي «ASQ/ACI» لجودة الخدمات المطارية لسنة 2023، استنادا على تصويت المسافرين الذين قيّموا جودة الخدمات المطارية بمختلف جهات العالم، واختار تصنيف المطارات، الذي يتم سنويا من قبل المجلس الدولي للمطارات، للسنة الثانية على التوالي، مطار الدار البيضاء كأفضل مطار في إفريقيا في فئته، والمطار ذو المستخدمين الأكثر تفانيا في إفريقيا، والأسهل مسارا على مستوى هذه القارة، كما حصل للمرة الأولى، على جائزة المطار الأكثر متعة والأنظف في إفريقيا، وحصل مطار مراكش – المنارة، أيضا، وللمرة الأولى، على جائزة أفضل مطار في إفريقيا في فئته، والمطار الأسهل مسارا في إفريقيا، والأنظف على صعيد القارة الإفريقية.

لكن يبقى التحدي الأبرز أمام مطارات المملكة، خلال السنوات القليلة القادمة، هي نجاحها في استقبال الملايين الإضافية من المسافرين التي من المرتقب أن تتدفّق على المملكة، بفضل تنظيمها لتظاهرتين رياضيّتين هامّتين هما كأس أمم إفريقيا 2025، وكأس العالم 2030.

يقول وزير النقل والتجهيز السابق، عزيز الرباح في هذا الصدد «إن سعة مطاراتنا حاليا هي 25 مليون مسافر في السنة تقريبا، إلا أن هناك اجتهاداً لتوسعة الموجودة وإنشاء أخرى جديدة، للرفع من هذا الرقم. وسيرافق ذلك تجويد منظومة التكوين والموارد البشرية، كما تمت مُراجعة المنظومة التشريعية والقوانين والمساطر المنظمة، ورفع حجم الاستثمارات العمومية، حيث انتقلت هذه الأخيرة بين 1999 و2024 من حوالي 70 مليار درهم إلى 335 مليار درهم».

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعيد العرش المجيد

يتقدم المدير العام لمجموعة بريد المغرب وكافة الأسرة البريدية بأحر التهاني

إلى صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وآيده

مؤكدين ولاءهم **للعرش العلوي المجيد**، راجين **لجلالته** الصحة وطول العمر،

وأن يحفظه في **ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن**،

وفي شقيقه **صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد**،

وفي كافة **أفراد الأسرة الملكية الشريفة**.

مجموعة بريد المغرب
GROUPE BARID AL-MAGHRIB

الطُرق السيّارة.. توسيع شرايين المملكة

لا ينافسُ قطاع الموانئ كأحد أبرز ما بصم عهد الملك محمد السادس، سوى قطاع الطرق، إذ وصلت الشبكة الطرقية في الوقت الحالي إلى ما يناهز 58 ألف كيلومتر وبالنسبة للطُرق السيارة، يلفتُ الوزير السابق الانتباه إلى أن الجميع كان يتحدث في السابق «عن واحدة يتيمة بين الدار البيضاء والرباط، غير أنها حاليًا ممتدة إلى أكادير ووجدة وبني ملال وطنجة، وهناك مشروع قائم لتمتد حتى مدينة الداخلة. بمعنى أن جميع جهات المملكة مُرتبطة بالطريق السيار، باستثناء درعة تافيلالت». ولم تكن الصورة دائما بهذا الشكل، فعندما خلف الملك محمد السادس، والده الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1999، لم تكن شبكة الطرق بشكل عام تتجاوز 31 ألف كيلومتر، وهو الرقم الذي لم يكن يتجاوز 11 ألف كيلومتر غداة الاستقلال.

وحسب ما أعلنه الملك محمد السادس، في رسالة وجهها للمشاركين في «منتدى الاستثمار الإفريقي»، نهاية سنة 2023، سيتم تعزيز شبكة الطرق السيارة بالمغرب لتبلغ 3 آلاف كيلومتر بحلول 2030، بدل الألفين كيلومتر المتوفرة حاليا، ومكنت هذه الأخيرة من الربط بين جميع المدن التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، وذكّر الملك بأن المغرب جعل من تطوير بنياته التحتية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني أولوية من أولويات استراتيجيته التنموية خلال العقدين الأخيرين. وبلغ رقم معاملات الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب 1,19 مليار درهم عند متم مارس 2024، مقابل 962 مليون درهم خلال الفترة ذاتها من سنة 2023، أي بزيادة بنسبة 24,2 في المائة تُعزى إلى تحسن رقم معاملات الاستغلال بنسبة 5,1 في المائة، وإلى الزيادة في رقم المعاملات المتعلق بالأشغال بنسبة 124 في المائة.

وهناك العديد من الطرق السيارة في طور الإنجاز حاليا، منها الطريق السيار جرسيف الناظور، الرابط بين ميناء الناظور غرب المتوسط والطريق السيار فاس – وجدة على طول 104 كيلومترات، بتكلفة في حدود 7 مليارات درهم، كما أن الأشغال قد انتهت تقريبا لتثليث الطريق السيار الدار البيضاء – برشيد على طول 20 كيلومترا، وتثليث الطريق السيار المداري للدار البيضاء على طول 30 كيلومترا، إضافة للطريق السيار تيط مليل – برشيد على طول 30 كيلومترا، والذي تصل كلفته الإجمالية إلى ملياري درهم. وإلى جانب ذلك، هناك مشروع الطريق السيار القاري الجديد الرباط – الدار البيضاء على طول 60 كيلومترا، بحيث سيمرّ هذا الطريق السيار بمحاذاة الملعب الكبير في ابن سليمان، الذي سيكون أكبر ملاعب كأس العالم 2030، وهناك طرق سيارة أخرى في طور الدراسة، من قبيل الطريق السيار فاس – مكناس مرورا ببني ملال، والطريق السريع بين مراكش وبني ملال.

في هذا السياق، يشير الرباح إلى أنه وبعد ربع قرن من الإنجازات، بات المغرب يتوفر على طرق وطنية وجهوية وإقليمية مُصنّفة، ضُخّت فيها عشرات الملايير من الدراهم، إذ يحتل المغرب مكانة متقدمة إفريقيًا وعلى صعيد البحر الأبيض المتوسط من حيث مستوى جودة الطرق، كما كانت هناك استثمارات مهمة جدا على مستوى الطرق بالعالم القروي».

ويضيف: «عندما أُطلق برنامج الطرق القروية، كانت لدينا آنذاك بضعة كيلومترات من الطرق في البوادي، بينما تجاوزنا اليوم نسبة ولوجيّة مقدرة بحوالي 90 في المائة، كما أن أثرها الاقتصادي والاجتماعي بيّن جدا، حيث كانت هناك دراسة قبل بضعة سنوات، بينت أن تجويد الشبكة الطرقية بما فيها القروية والوطنية والجهوية والطريق السيار، ساهم في رفع المؤشرات الاقتصادية وتحسين مجالات السياحة والتمدرس والولوج إلى الخدمات وغير ذلك»، ويؤكد «صحيحٌ أننا لا يمكن أن ننكر النقص الموجود، لكن بالنظر لحصيلة الـ 25 سنة الأخيرة، يمكننا القول إنه تحققت مُعجزات على هذا المستوى».

دراسة البنك الدولي المُشار لها سلفا، والتي جاءت تحت عنوان «الاستثمارات في البنية التحتية للطرق وتأثيرها على استثمارات القطاع الخاص»، أجرى خلالها فريق الخبراء استبياناً لمائة شركة في المغرب، غالبيتها، بما يقرب من 80 في المائة، شركات صغيرة يعمل فيها أقل من 10 موظفين، في حين أن النسبة المتبقية والتي بلغت 20 في المائة، كانت من الشركات التي تضم ما بين 11 و60 موظفاً، واستهدف المسح الشركات الواقعة على نقاط الربط والوصلات التي اكتملت مؤخراً على شبكة الطرق السريعة، فشمل 50 شركة على طول طريق خريبكة – بني ملال وخمسين أخرى على طول طريق الجديدة – آسفي السريع، ومن أصل 100 شركة شملها المسح، كانت 57 شركة منها موجودة قبل افتتاح الطريقين السريعين، في حين أنشئت الشركات المتبقية البالغ عددها 43 بعد افتتاح الطريقين السريعين، وتعمل الشركات التي شملها المسح في الغالب في قطاعات التجارة والبناء والخدمات والنقل والصناعة.

> حسب ما أعلنه الملك محمد السادس، في رسالة وجهها للمشاركين في «منتدى الاستثمار الإفريقي»، نهاية سنة 2023، سيتم تعزيز شبكة الطرق السيارة بالمغرب لتبلغ 3 آلاف كيلومتر بحلول 2030، بدل الألفين كيلومتر المتوفرة حاليا

وبالنسبة للنتائج، كان المثير في الدراسة هو تسجيل ارتفاع أعداد الموظفين بعد افتتاح الطريق السريع، فمن بين الشركات التي شملها المسح، أفادت 58 في المائة منها بارتفاع عدد الموظفين مقارنة بالعدد السابق، وبخصوص تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، لا سيما المحلية، أشارت 63 في المائة من الشركات التي شملها المسح، إلى التأثير الإيجابي العام الذي تحقق بفضل الطريق السريع، ويتعلق الأمر بـتوفير الوقت وسهولة في التنقل والسفر بفضل الطرق السريعة، وبالتالي دعم الإنتاجية».

ورأت 78 شركة أن إمكانية الوصول إلى الطرق السريعة تعدّ أمرا «مهما إلى حد ما» أو «مهما» أو «مهما للغاية»، وبالنسبة للشركات الجديدة التي أنشئت بعد افتتاح الطرق السريع، فقد ساهمت بصورة رئيسية في توفير فرص العمل، إذ ساهمت 68 في المائة من هذه الشركات التي نقلت أعمالها أو وسعت عملياتها بعد افتتاح الطرق السريعة في توفير فرص عمل جديدة، ويدل هذا على أن الشركات قد اتخذت قراراً مدروساً فيما يتعلق بموقع أعمالها، مما يشير إلى وجود صلة مباشرة بين افتتاح الطرق السريعة وتوفير فرص العمل.

ولا شك أنه كلما قرُبت المسافة من الطريق السريع، كان ذلك أفضل، فمن بين الشركات التي تم إنشاؤها حديثاً بالقرب من الطرق السريعة، اختارت 86 في المائة منها مواقعها على مسافة أقل من 10 كيلومترات من الطريق، وسلطت هذه الشركات الضوء على أهمية الطريق السريع في اختيارها لموقع أعمالها، وعلى مستوى جميع القطاعات، اتخذ 81 في المائة من الشركات التي أفادت بتوفير فرص عمل جديدة مواقع على مسافة أقل من 10 كيلومترات من الطريق السريع. وخلُصت الدراسة، بناءً على النتائج التي وصفتها بالنوعية، إلى أن الطرق السريعة مُفيدة للغاية في زيادة فرص العمل بين الشركات المنشأة حديثاً الواقعة على مسار هذه الطرق، وتختار الشركات الانتقال إلى مواقع بالقرب من الطرق السريعة لتحسين سبل الوصول إلى الأسواق ذهابا وإيابا، والحصول على أراضٍ رخيصة نسبيا.

القطارات.. نحو مسار «فائق السّرعة»

على مُستوى السكك الحديديّة، «انتقلنا في ربع القرن الأخير من الحد الأدنى للمستوى السككي إلى مستوى مُتطور»، يُورد الرباح، ويُضيف: «يُوجد اليوم 1500 كيلومتر من السكك الحديدية، كما تم إنشاء مشروع القطار السريع، وتثنِيَةُ العديد من الخطوط، كالرابط بين الدار البيضاء ومراكش، وكهربةُ جزء كبير من الشبكة السككية، فضلا عن إعادة النظر في المحطات السككية، لتتحول إلى محطات اقتصادية واجتماعية إن صح التعبير، سواء تعلق الأمر بالمحطات العادية أو نظيرتها الخاصة بالقطار السريع، وإذا تم تنزيل مخطط 2040، الذي أعتقد أنه سيُسرّع بفضل تنظيم كأس العالم، فأعتقد أن جميع جهات المملكة ستصبحُ مرتبطة بالسكك الحديدية».

وبلغ رقم المعاملات الإجمالي للمكتب الوطني للسكك الحديدية 1,024 مليار درهم عند نهاية شهر مارس 2024، مُحققا بذلك تطورا بنسبة 13 في المائة مُقارنة بالفترة نفسها من السنة المُنصرمة، حيث ارتفع عدد المسافرين ليبلغ 12,7 مليون مسافر، محققا رقم معاملات مسافرين بلغ 581,5 مليون درهم، كما جرى نقل ما يعادل 4,3 ملايين طن من السلع، خلال نفس الفترة، بتطور في حدود 12 في المائة مقارنة بسنة 2023، ووصل، بذلك، رقم معاملات السلع لحوالي 391 مليون درهم، بتحسن نسبته 13 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من 2023، أما نفقات الاستثمار في القطاع، فقد بلغت 321 مليون درهم، تهم أساسا الحفاظ على أداء الخدمات وجودتها، وعصرنة شبكة السكك الحديدية.

وفي 15 نونبر 2018، كانت المملكة على موعد هام، إذ شهد هذا التاريخ تدشين مشروع القطار فائق السرعة الذيْ سُمّي بـ«البراق»، من قبل الملك محمد السادس، ورئيس الجمهورية الفرنسية، إمانويل ماكرون، وهو مشروع غير مسبوق بالمنطقة المغاربية وبمجموع القارة الإفريقية، كلّف إنجازه تعبئة استثمارات ناهزت 23 مليار درهم.

ومكن الخط فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء من ربط هذين القطبين الاقتصاديين، إذ تقلّصت المدة الزمنية اللازمة للتنقل بين طنجة والقنيطرة لتصبح 50 دقيقة عوض 3 ساعات و15 دقيقة، وساعةً واحدة و20 دقيقة عوض 3 ساعات و45 دقيقة بين طنجة والرباط، وساعتين و10 دقائق عوض 4 ساعات و45 دقيقة بين طنجة والدار البيضاء، وخلال مرحلة تنفيذ الأشغال، مكّن المشروع من خلق 30 مليون يوم عمل مباشر وغير مباشر، بينما مكّن، خلال مرحلة الاستغلال، من خلق 1500 منصب عمل مباشر و800 منصب عمل غير مباشر.

ويضاف مشروع «البراق» إلى لائحة المشاريع الناجحة في عهد الملك محمد السادس، التي يشرف عليها شخصيا، فإلى غاية وقت قريب، لم يكن ينظر المواطنون والمراقبون، على حد السواء، بعين الرضى إلى القطاع السككي، بل كان كثيرون يرون أن الحكومات المتعاقبة لم تنجح في تحسين الشبكة السككية، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، ليقول إن الحماية هي التي تركت الشبكة السككية الحالية، وأن ما أضيف إليها لاحقا لا يعدو أن يكون صفرا.

لكن التقارب المغربي الفرنسي، وعلاقات الملك محمد السادس التاريخية مع رؤساء فرنسا المتعاقبين، سيجعل من حلم توفر المغرب على أسرع قطار بالقارة الإفريقية واقعا ممكنا. وفي الوقت الرّاهن، هُناك استراتيجية وطنية بغلاف مالي مقدر بـ37 مليار دولار لربط المدن الكبرى والموانئ والمطارات بشبكة السكك الحديديّة، ومن أبرز ثمار هذه الاستراتيجية، مشروع القطار فائق السرعة الثاني من نوعه بالمملكة، والذي سيربطُ هذه المرّة بين القنيطرة ومراكش.

ومن المُرتقب أن يتم الإعلان، قريباً، عن الشركة التي ستفوز بالمناقصة لتنزيل المشروع الذي يضم بناء خط بطول 375 كيلومترا بين المدينتين المذكورتين، وسيمر المشروع، المُمتد على 7 محاور تتراوح مساحتها بين 36 و64 كيلومترا، بالمناطق الحضرية للرباط سلا والدار البيضاء ومراكش. وتشمل المناقصة المُعلن عندها من قبل المكتب الوطني للسكك الحديدية، تصميم وإنشاء خطّ السكة الحديدية لاستيعاب القطارات التي تسير بسرعة تصل إلى 350 كيلومتراً في الساعة، فضلا عن محطات وإشارات واتصالات ومركز صيانة بمراكش.

التراموايّ.. جيلٌ جديدٌ من وسائل النّقل الحضرية

الرؤية الملكية للبنية التحتية العصرية لم تكن ممكنة دون بديل حقيقي وقوي لوسائل النقل الحضرية التقليدية، وهو البديل الذي يمكن تعميمه على مدن عديدة، فور تأكد نجاحه في المدن الأولى المحتضنة للمشروع.

ففي 18 ماي 2011، دخلت خدمة جديدة للنقل الحضري المملكة، وبالضبط بالعاصمة الرباط، والحديث هنا عن خطّ للترامواي يربط العدوتين سلا والرباط، بين حي كريمة ومدينة العرفان، مرورا بمحاذاة المدينة العتقية لسلا، وأحياء الرباط، حسان وسط المدينة وأكدال، وهو مشروعٌ ساهم في تنفيس الحركة المرورية، وسحب جزءًا كبيرا من الضغط الذي كان حاصلا على باقي وسائل النقل الحضرية خصوصا سيارات الأجرة الكبيرة والحافلات، كما أن المشروع كان له انعكاس إيجابي على ولوجية الطلبة إلى مقرات دراستهم بمدينة العرفان، بعدما كان يشكل ذلك تحديا بالنسبة لهم قبل هذا التاريخ، وبعد ذلك بسنوات، تم افتتاح الخط رقم 2 بين مستشفى مولاي عبد الله بسلا، وحي يعقوب المنصور بالرباط.

المملكة المغربية
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵓⵖⵜ ⴰ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ

برقية تهنئة مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده
بمناسبة حلول عيد العرش المجيد

مولاي صاحب الجلالة والمهابة أدام الله نصركم،

بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والعشرين لتربع جلالتكم، عرش أسلافكم الميامين، وفي غمرة السعادة التي يعيشها الشعب المغربي بهذه المناسبة العزيزة، وبعد تقديم فروض الطاعة والولاء اللائقين بالمقام العالي بالله، يتقدم خديم الأعتاب الشريفة، خالد ايت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية في حكومة جلالتكم الموقرة، أصالة عن نفسه ونيابة عن الأسرة الصحية بكل فئاتها، بتقديم أزكى التهاني وأطيب الأماني المشفوعة بخالص الحب والولاء للسدة العالية بالله، راجين من المولى العلي القدير أن يعيد أمثال هذه الذكرى المجيدة على جلالتكم بالعز والتأييد، وأن يقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة المحبوبة للا خديجة، وأن يشد أزر جلالتكم بصاحب السمو الملكي الأمير الرشيد مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

حفظكم الله يا مولانا بما حفظ به السبع المثاني والقرآن العظيم، وأدامكم لهذا الوطن منارا عاليا وسراجا هاديا، و أبقاكم ذخرا وملاذا لهذه الأمة تصونون عزتها وكرامتها، إنه سميع مجيب وبالإجابة جدير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته

خديم الأعتاب الشريفة
خالد ايت طالب
وزير الصحة والحماية الاجتماعية

وحرر بالرباط بتاريخ 26 يوليوز 2024 م
الموافق ل 20 محرم 1446هـ

وهناك حالياً عمل على إطلاق مشروع ثالث يتمثل في ربط سلا الجديدة بالرباط وتمارة، إذ سيتم تمديد خط الترامواي الأول إلى حي الرياض بطول 5,5 كيلومترات، وسيتم إنشاء 10 محطات جديدة، بحيث سيمرّ عبر المستشفى الجامعي ابن سينا والمستشفى العسكري محمد الخامس ومؤسسات التعليم العالي، وعدد من الإدارات والسفارات والقنصليات.

أما في تمارة، فإن الترامواي سيمرّ عبر محطة القطار بالمدينة، بحيث سيتم تمديد الخط لـ 7,8 كيلومترات، مع إنشاء 11 محطة، كما سيتم ربط حي الرياض بحي يعقوب المنصور وحي المنزه بالرباط، بطول 3,8 كيلومترات وإنشاء 6 محطات جديدة، وسيمتد الخط رقم 2 إلى سلا الجديدة بطول 6,5 كيلومترات مع إحداث 9 محطات جديدة، بين جامعة سلا الجديدة و«تيكنوبوليس» من خلال سكة حديدية بطول كيلومترين، كما سيتم إحداث نقطة اتصال جديدة بين الخطين الأول والثاني على مستوى أكدال لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمة الترامواي.

وفي دجنبر 2012 انطلق بالدار البيضاء الخطّ الأول للترامواي الخاص بالعاصمة الاقتصادية بتكلفة إجمالية في حدود ثلاثة مليارات درهم، وجاء المشروع كثمرة شراكة مغربية فرنسية، إذ وفرت شركة «الستوم» الفرنسية معدات وتجهيزات ووحدات الترامواي، وربط هذا الخط، الذي يعبُر المدينة من الشرق إلى الغرب على مسافة 31 كيلومترا، بين المناطق الرئيسية للمدينة، شوارع محمد زفزاف، وعقبة بن نافع، وابن تاشفين، والشهداء، وعلي يعتة، ومحمد الخامس، والحسن الثاني، وعبد المومن، ومكة، وبانوراميك، والعمالات، وأنوال، وعمر الخيام، وعبد الرحمن، وشمل 48 محطة.

وفي يناير 2019 أعطى الملك محمد السادس، انطلاقة الخط الثاني، الممتد على مسافة 15 كيلومترا، بين محاور سيدي البرنوصي، وعين السبع، والحي المحمدي، ودرب السلطان، والفداء، وأنوال، قبل أن يبلغ المقطع الرابط بين درب غلف وبوسيجور والقطب المالي للدار البيضاء «كازا فينانس سيتي»، والحي الحسني، وعين الذياب، بطول 8 كيلومترات، وسيعبر 9 مقاطعات حضرية، ويتوفر على 3 محطات للمواصلة مع الخط الأول، موفرا بذلك 33 محطة، منها 20 محطة جديدة.

ورصدت لهذا الشطر استثمارات بقيمة ناهزت 3,78 مليار درهم، تضمّ إحداث مركز للصيانة بحي سيدي البرنوصي، مُوجّه لتأمين عمليات الإصلاح وتخزين المعدات، المتحركة منها والثابتة، بالإضافة إلى أشغال تهيئة الواجهات على 40 هكتارا، من أجل وضع البنية التحتية التقنية (سكك، وأرصفة، وأسلاك، ومواقف، وإشارات ضوئية) وكذا إعادة تأهيل الطرقات والأرصفة، بينما يمتد خط الترامواي الثالث والرابع على مسافة 26 كيلومترا، إذ يصل طول الخط الثالث إلى 14 كيلومترا، ويضم 20 محطة، بينما يمتد الخط الرابع على مسافة 12 كيلومترا، ويضم 18 محطة، وبهذا تصبح الدار البيضاء مرتبطة بـ47 كيلومترا من خطوط الترامواي بمجموع تراب المدينة.

وتُعتبر مدينة طنجة هي أكثر مرشح لتكون المدينة الخامسة التي سيتعزز نقلها الحضري بشبكة الترامواي، بعد الرباط وسلا وتمارة والدار البيضاء، إذ من المُرجح أن يُنزّل المشروع على أرض الواقع قبل مونديال 2030، الذي ستكون عروس الشمال أحد أبرز المدن المشاركة في تنشيطه.

ومن المُمكن أن يُوفر ترامواي طنجة، حسب ما يتم تداوله إعلاميا بشكل غير رسمي، خطوطاً بين المستشفى الجامعي بالقرب من منطقة كزناية، ومحطة القطار السريع البراق وسط المدينة، وسيربط الخط الثاني المنطقة الصناعية مغوغة بمدار رياض تطوان، فيما سيربط الخط الآخر مطار طنجة – ابن بطوطة الدولي بالمجمع الحسني بالقرب من ملعب طنجة الكبير، وذلك بمسافة إجمالية بين 20 و30 كيلومترا، وباستثمار مالي يفوق 10 مليارات درهم، كما أن هناك أحاديثا أخرى غير رسمية عن إمكانية وصول الترامواي إلى مدينة مراكش بدورها، إلا أنه لا توجد أية تفاصيل لحد الساعة حول الموضوع.

+ . ... .

اقترب المغرب، اليوم، من نسبة 100 في المائة من الربط بشبكة الكهرباء، حيث نتحدث عن حوالي 42 ألف دوار ربطت كلّها بشبكُة الكهرباء، ولم تبَق إلا بضع مئات من الدواوير، وهي متناثرة في تضاريس صعبة

ويقول الوزير السابق عزيز الرباح إنه «بفضل هذه المجهودات في البنية التحتية، يُمكنني التأكيد على أن المغرب أصبح منافساً لدول المتوسط، ليست فقط الإفريقية منها، بل حتى المُطلة على هذا الأخير من الجهة الشمالية، بحيث تتوفر المملكة حاليا على مخطط سككي 2030 – 2040، ومخطط طرق سيارة 2030، ومخطط مينائي 2013 – 2030، ومخطط خاص بالمحطات اللوجيستيكية، واستراتيجية للنقل الجوي والطيران والمدني، ثم مخطط للربط الطرقي وللكهربة بالعالم القروي».

كهربةُ القرى.. الاقتراب من الهدف

يسجل عزيز الرباح أن المغرب اقترب اليوم، كثيرا، من نسبة 100 في المائة من الربط بشبكة الكهرباء، ويضيف أننا نتحدث عن حوالي 42 ألف دوار ربطت كلها بشبكة الكهرباء، ولم تبقَ إلا بضعُ مئات من الدواوير، وهي متناثرةٌ وفي تضاريس صعبة.

وأسفرَ برنامج الكهربة القروية الشمولي، منذ انطلاقته سنة 1996 إلى حدود نهاية شهر غشت 2023، حسب أرقام رسمية، من كهربة 41 ألفا و761 دوارا، بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية، وبلغت الحصيلة مليونين و157 ألفا و8 مساكن، وتم تركيب 19 ألفا و438 جهازا شمسيا بـ 900 دوار في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبهذا تكُون نسبة الكهربة القروية قد بلغت 99,87 في المائة، الشيء الذي كلف أزيد من 25 مليار درهم، وبالنسبة للدواوير المتبقية، تمت برمجة كهربتها، إلى جانب المرافق السوسيو–اقتصادية الأخرى، خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2027، بغلاف مالي قدر بـ 825 مليون درهم، ويشمل ذلك 834 دوارا (18 ألفا و316 مسكناً) و1950 مدرسة و800 مسجد، وهو ما سيمكن من رفع نسبة الكهربة القروية إلى 99,96 بحلول سنة 2027.

وهناك برنامجٌ آخر اسمه «بيرك»، يهمُّ استكمال الكهربة القروية للمناطق النائية والمنعزلة عن الشبكة الكهربائية الوطنية، والتأهيل الطاقي للبنيات والمرافق التربوية والاجتماعية (المدارس، المستوصفات، دور الطلبة، والمساجد) ويروم البرنامج توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة

وتوجد، في الوقت ذاته، العديد من المبادرات والبرامج الجديدة، التي من شأنها فتح آفاق جديدة للاستثمار في الطاقات المتجددة، منها اعتماد برنامج يهم قدرة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط لإنجاز مشاريع من الطاقة الشمسية الفولتوضوئية، يهدف إلى دعم المقاولات المتوسطة، والمثال الثاني هو لبرنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة وخاصة المتجددة، إذ تم منح الترخيص لمشروعين لتزويد المناطق الصناعية بكل من القنيطرة وطنجة بقدرة تناهز 150 ميغاواط.

ويؤكد الرباح أنه «بالنسبة للكَهْرَبة، من المهم جداً أن يتوفر المغرب على قُرابة 100 في المائة من الربط بهذه الشبكة، سواء على المستوى الحضري أو القروي، هو إنجازٌ هامٌ، ليس فقط على صعيد المنازل، وإنما أيضا على مستوى الصناعة والاقتصاد وجميع الأنشطة التي تسعمل الكهرباء».

#assahifa_english
ASSAHIFA

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

ASSAHIFA ENGLISH

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لعيد العرش المجيد

يتقدم الرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط وكافة أطر و مستخدمي المجمع

بأحر التهاني وبأسمى آيات الولاء و الإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله

و لولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن
و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد و سائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة

و يؤكدون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد

OCP

الطاقة المُتجدّدة وصناعةُ السيارات.. حكاية نجاح

يرى الوزيرُ السابق عزيز الرباح أنه في الـ 25 سنة الأخيرة، ولو أنّنا بلد لا يُنتج البترول والغاز، «لكننا نجحنا في رهان تزويد السوق، صحيحٌ أنه كانت لدينا شركة «لاسامير» التي كانت جزءاً من المنظومة الطاقية، لكن مع الأسف، في ظل فشل تدبير هذه الشركة من طرف الخواصّ، تراجع دورها، إلا أن تزويد السوق الوطني لم يتوقف، ولم يُحس المواطن يوما أن هناك أزمة في هاتين المادتين الحيويتين، وهذا دليل على يقظة دولتنا في ما يتعلق بهذا القطاع الحيوي الذي نحتاجه اجتماعيا واقتصاديا».

وقد راهن مهندس التوجه الجديد للمملكة نحو قطاع الطاقات البديلة، الملك محمد السادس، منذ البداية الأولى لفترة حكمه، على الإمكانات الهامة التي يتوفر عليها المغرب، نظرا لتنوع مناخه ولموقعه الاستراتيجي المحاذي للقارة الأوروبية كبوابة للقارة السمراء. فبفضل هذا التوجه، يتوفّر المغرب على استراتيجيّة للطاقات المتجددة انطلقت منذ 2009، ابتداء من الطاقة الشمسية والريحية، وواجه المغرب، باعتباره أكبر مستورد للطاقة في شمال إفريقيا، تحديات كبيرة لتلبية الطلب الداخلي المتزايد، وللسيطرة على فاتورة الاستيراد التي بلغت 15 مليار دولار عام 2022.

فكانت استراتيجية الطاقة جوابا على هذه الأسئلة المقلقة، حيث أعلنت عن أهداف من بينها تحسين مزيج الوقود في قطاع الكهرباء، وتسريع تطوير الطاقة من المصادر المتجددة، وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، وتمثل الهدف الأكبر في إنتاج المغرب لنسبة 42 في المائة من احتياجه من الكهرباء من الطاقات المتجددة بحلول عام 2020 أي ما يعادل 6000 ميغاواط، وتم رفع هذا التحدي، في سنة 2015، لتصبح النسبة 52 في المائة، أي حوالي 12 ألف و900 ميغاواط، بحلول عام 2030.

كما أسهم هذا التوجه في إنشاء الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، المعروفة باسم «مازن»، سنة 2010 التي تقوم مهامها على محاور أساسية، أهمها التطوير المندمج لمنشآت الطاقات المتجددة وفق أفضل المعايير الدولية، والمساهمة الفعالة في تطوير خبرة وطنية في مجال الطاقات المتجددة، وتحفيز حركية التنمية المحلية في المناطق التي تستضيف محطات التوليد وفقا لنموذج مستدام يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ثم زيادة حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك الكهربائي الوطني. ويبرز الرباح أن «الطاقة الشمسية والريحية عرفتا إنجازات كبيرة، سواء في ورزازات التي يعرفُها الجميع، لكن دون أن ننسى مناطق أخرى، في الشمال وميدلت والجنوب، فنحن نتوفّر على منظومة متنوعة، من طاقة ريحية وشمسية وهيدروكهربائية مرتبطة بالسدود». وقد انعكست هذه التجربة المغربية في مجال الطاقة المتجددة، على قطاعات أخرى حيوية، ففي تقرير لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، نقرأ أنه تم الترخيص، العام الماضي، في إطار الإنتاج الذاتي، لمشروع للطاقة الشمسية بقدرة تناهز 301 ميغاواط لفائدة مجمع المكتب الشريف للفوسفاط، «ما سيمكن من تقليص البصمة الكربونية في الصناعة الفوسفاطية الوطنية، بالإضافة إلى عدة مشاريع للطاقة الشمسية الفولتوضوئية من الحجم المتوسط والصغير بقدرة إجمالية تراكم حوالي 40 ميغاواط لفائدة بعض المقاولات والشركات الصناعية الوطنية، واعتماد برنامج مندمج إضافي لتدعيم جميع محطات تحلية المياه المبرمجة، بوحدات لإنتاج الطاقات المتجددة، والترخيص لأول مشروع ريحي بقدرة 60 ميغاواط لتزويد محطة تحلية مياه البحر بمنطقة الداخلة».

وقد أصبح المغرب قبلة للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، إذ يسجل الرباح حول هذا الوضع أن «هناك حوالي 44 شركة وطنية ودولية تشتغل في هذا القطاع ببلادنا، تُمثّل حوالي 12 دولة، ومع وجود تحيين لهذه الاستراتيجية الطاقية، وفي ظلّ خارطة الطريق التي عرضها المغرب في ما يتعلّق بالهيدروجين، ومع المُخطط الجديد للغاز الطبيعي، ثم خارطة الطريق المتعلقة بالطاقة الحيوية، والاستراتيجية المتعلقة بالنجاعة الطاقية، يُمكنني أن أقول إن حجم الاستثمارات وعدد المستثمرين هو في تزايد مستمر». ويقول الوزير المكلف بالقطاع الطاقي سابقا، أن «أهميةُ الشراكات الموجودة مع دول إفريقية أو غربية متقدمة أو دول عربية وآسيوية وغيرها، هي أنها كلها مؤشرات تدل على أن المملكة أصبحت قِبلةً للاستثمارات الطاقية في مجال إنتاج الكهرباء، سواء الآتية من الطاقات المتجددة أو نظيرتها الآتية من الطاقات الأحفورية، وهي استثمارات مهمة جدا تصل إلى سنة 2044 لتأمين حاجيات السوق من الكهرباء».

واستثمر المغرب 60 مليار درهم في مشاريع الطاقات المتجددة، منذ انطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009، ويُرتقب أن يعرف الاستثمار في هذا المجال، وخاصة من طرف الخواص، بحسب معطيات

> أصبح المغرب قبلة للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، إذ يسجل الرباح حول هذا الوضع أن هناك حوالي **44 شركة وطنية ودولية تشتغل في قطاع الطاقة المُتجدّدة ببلادنا، تُمثّل حوالي 12 دولة**

حكومية، قفزة نوعية بين 2023 و2027، إذ سيتضاعف الاستثمار السنويّ بأربع مرات مقارنة بالفترة ما بين 2009 و2022، وتساهم الشركات الخاصة بشكل كبير في الاستثمار في المجال، على اعتبار أن أكثر من 50 بالمائة من مشاريع الطاقة الريحية تم تطويرها من طرف الخواص. وراكمت المملكة، لحد الآن، طاقة إجمالية تبلغ 4,6 جيغاواط، منها 852 ميغاواط من الطاقة الشمسية باستثمار بلغ 30 مليار درهم، وطاقة إضافية إضافية تبلغ 9,6 جيغاواط حتى 2027، بشراكة مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، 7,5 جيغاواط منها بالطاقات المتجددة، وذلك باستثمار يناهز 75 مليار درهم، ومن أجل الاستثمار في الشبكة الكهربائية الوطنية، تمت ببرمجة 23 مليار درهم في الفترة ما بين 2023 و2027، وذلك لإدماج أمثل للطاقات المتجددة، وتأمين تزويد مختلف الجهات بالكهرباء، وتوجد مشاريع حاليا تتعلق بالهيدروجين الأخضر وأخرى بتحلية مياه البحر وإزالة الكاربون من الصناعة الوطنية.

وللطاقات المتجددة مستقبل واعد، ففي التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة، الصادر في يونيو الماضي، أعلنت هذه الأخيرة أن الاستثمارات في الكهرباء الناتجة من الطاقة الشمسية في عام 2024 ستتجاوز تلك المخصصة لجميع المصادر الأخرى لإنتاج الكهرباء، أي ما مجموعه 500 مليار دولار، وستستمر الطاقة الشمسية، للعام الثاني على التوالي، في جذب استثمارات أكثر من تلك المخصصة لإنتاج الكهرباء من الوقود الأحفوري وطاقة الرياح والطاقة النووية والسدود.

وتقدر الوكالة الدولية انفاق دول العالم في سنة 2024 بنحو ألفي مليار دولار لتزويد نفسها بالطاقات النظيفة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية والمركبات الكهربائية والشبكات الكهربائية والتخزين والوقود منخفض الكربون وكفاءة الطاقة والمضخات الحرارية)، أي أكثر مرتين من الإنفاق على الوقود الأحفوري، ومن المتوقع، كذلك، أن تصل الاستثمارات في استخراج وإنتاج الغاز والنفط إلى 570 مليار دولار هذا العام، بزيادة قدرها 7 في المائة عن العام الماضي.

الغازُ الطبيعيّ.. اكتشافاتٌ مُؤجلة

«في ما يتعلق بالغاز الطبيعي، نحن، لحد الساعة، نستوردُ حاجياتنا منه من الخارج، صحيحٌ أنه لدينا اكتشافات هنا وهناك، في الغرب مثلا، والتي تُستعمل في مجال الصناعات، ولدينا اكتشافات نواحي الصويرة تُستخدم في مجال الفوسفاط، ونحن في انتظار استغلال حقل تندرارة الذي من المُرجّح أن يؤمن ثلث احتياجنا من الكهرباء، وفي انتظار أيضا وجود اكتشافات أخرى في المستقبل»، يقُول الرباح.

ويُضيف الوزير السابق «لكن تبقى الأهمية القصوى للمشروع الكبير للربط الغازي بين المملكة ونيجيريا، كان هناك خط يربط الجزائر والمغرب وإسبانيا، وبعد سنة 2021، في ظل انتهاء العقد، قرّرت الجارة الشرقية توقيف هذا الأنبوب، إلا أن المغرب اشتغل على إيجاد البديل، وهو ما حصل عبر الربط بين إسبانيا وبلادنا، وهو دليلٌ على النبوغ واليقظة المغربية في تأمين حاجات البلاد من الغاز والبترول».

المشروع الملكي المغربي النيجيري لأنبوب الغاز، هو أحد أهم المشاريع الطاقية في عهد محمد السادس، والتي تتطلب استثمارات ضخمة والكثير من الوقت للإنجاز، إذ وقعت على المشروع كل الدول التي سيمر عبرها أنبوب الغاز، وهي 13 دولة، والدراسات حاليا هي في مراحل متقدمة. وسيكون هذا المشروع بمثابة أطول أنبوب غاز بحري على الصعيد العالمي، بحيث سيصل طوله إلى 5600 كيلومتر برا وبحرا، بطاقة استيعابية بين 30 و40 مليار متر مكعب سنويا من الغاز، وبمعدل 3 مليارات قدم مكعبة من يوميا، ومن المتوقع أن تفوق كلفة المشروع 25 مليار دولار، حيث بلغ مرحلة تحديد المسار الأمثل للأنبوب قبل مدة، وتم، تبعا لذلك، الانتهاء من معظم دراسات الجدوى والدراسات التصميمية والهندسية، في انتظار الانتهاء من الدراسات التقييمية والميدانية، ودراسة الأثر البيئي والاجتماعي. وبحسب معطيات حكومية رسمية، من المرتقب أن ينقسم المشروع على ثلاثة مراحل، أولها تنقسم لمرحلتين هي غانا – ساحل العاج، ثم السنغال – موريتانيا – المغرب، وثانيها نيجيريا – غانا، ثم ثالثها ساحل العاج – السنغال،وسيزود ثلاثة دول غير ساحلية تنتمي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بالغاز، وهي مالي، والنيجر وبوركينا فاسو.

> المشروع الملكي المغربي النيجيري لأنبوب الغاز، هو أحد أهم المشاريع الطاقية في عهد محمد السادس، والتي تتطلب استثمارات ضخمة والكثير من الوقت للإنجاز، إذ وقعت على المشروع كل الدول التي سيمر عبرها أنبوب الغاز، وهي 13 دولة، والدراسات حاليا هي في مراحل متقدمة

ANCFCC

بادروا إلى تحيين رسمكم العقاري
عن طريق تقييد:
عقود تفويت، إراثات، مطابقة التصميم العقاري...

www.ancfcc.gov.ma

المعادن.. ثروات المملكة الدّفينة

بالنسبة للمعادن، يتميّز المغرب بالفوسفاط، ويحتل مرتبة جد متقدمة على مستوى التصدير، غير أن الأهم من ذلك، هو الانتقال من استغلال هذه الثروة في شكلها الخام خلال العقود السابقة، إلى مستوى متقدم هو التصنيع والاستدامة واستعمال الطاقات المتجددة وإنتاج الأسمدة المناسبة لكل تربة في العالم.

يقول عزيز الرباح الذي أشرف على هذا القطاع الحكومي سابقا، إن المغرب رفع بشكل كبير من حجم الاستثمارات في هذا المجال، خلال الـ25 سنة الماضية من عهد الملك محمد السادس، وهو ما مكّننا من الوصول لما يسمى بالموجة الأولى التي تحققت في العقد الماضي، وفي السنتين الأخيرتين، تقرر أن نمرّ للموجة الثانية، والهدف منها مزيد من التصنيع والتثمين، ومزيد من الشراكات النوعية مع الدول الزبونة.

ويوضح المسؤول الحكومي السابق أن المغرب اختار أن تكون هذه العلاقة بمثابة شراكة رابح – رابح بدل أن تكون علاقة تقليدية تجمع البائع والزبون، فهناك إذن شراكات بملايير الدولارات مع دول إفريقية ومع دول آسيا وأمريكا اللاتينية، بل هناك حضور قوي حتى في أمريكا في ظل وجود منافسين بارزين.

ويضيف الرباح «المغرب يعرضُ الفوسفاط ومشتقاته بناء على هذه الشراكة الخاصة، بحيث تستفيد الدول الشريكة من جزء من القيمة المضافة، كإحداث مصانع لهذا الغرض كما هو الحال في إثيوبيا مثلاً، ومحطات لوجستيكية في دول مثل الهند والبرازيل وأمريكا، كما تقرر استعمال الفوسفاط المغربي مع غاز بعض الدول لإنتاج أسمدة مناسبة لطبيعة تربتهم، مثل غانا، فالحصيلة إذن أننا تقدمنا على مستوى مداخيل الفوسفاط، واستمرينا في احتلال المرتبة الأولى عالميا على مستوى الإنتاج، وانتقلنا إلى التصنيع الذكيّ والمُستدام وإلى عقد شراكات استراتيجية مع العديد من الدول».

ويتوفر المغرب على مخطط جيولوجيّ يُمكّن من معرفة المعدنية المعدنية بالخصوص، كما أنه مهم في قطاعات أخرى كالماء، ويتوفر أيضا على مخطط معدنيّ يروم رفع الاستثمارات المعدنية وتثمين المعادن وخاصة الاستراتيجية منها، التي تحتاجها الاقتصاديات المُستقبلية مثل الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا الرقمية والصناعات الطاقية، خاصة البطاريات.

ويقول الرباح إن هذا هو التوجه المطلوب، أي أن نجعل من المعادن مجالا من مجالات تقوية الاقتصاد والصناعة الوطنية وجلب الاستثمارات، بدل أن تُصدّر هذه المعادن كمادة خام إلى الأسواق الدولية، ويشتغل المغرب حاليا على تأمين الخريطة الجيولوجية بمستوياتها الثلاث على كافة التراب الوطني، والتي تعطينا، حسب الوزير السابق، نظرة عن الإمكانيات المتواجدة، وهذا ما منحنا قوة تفاوضية مع جميع الشركات الصناعية الرائدة، خاصة في ظل وجود صراع بين الاقتصاديات الكبرى على المصادر المعدنيّة.

وبلغة الأرقام، ويعتبر المغرب ثاني بلد إفريقي، بعد جنوب إفريقيا، في احتياطات المعادن الحيوية، وذلك حسب تقرير لمنصة «إنرجي كابيتال آند باور» المتخصصة في الطاقة، بحيث يتوفر على 50 مليار طن من احتياطات الفوسفاط، ما يعادل 70 في المائة من إجمالي الفوسفاط في العالم، كما أنه ثالث أكبر منتج للفوسفاط في العالم، بحوالي 37 مليون طن متري سنويا، وأول مصدر لهذه المادة، ويوفر كذلك 54 في المائة من احتياج القارة الإفريقية من الأسمدة.

وكشف المجمع الشريف للفوسفاط عن تسجيل رقم معاملات بقيمة 91,2 مليار درهم خلال السنة الماضية، أما في الفصل الأول من 2024، فقد بلغ رقم معاملات المجموعة 19,58 مليار درهم عند متم مارس، مقابل 18,28 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية، ويساهم قطاع التعدين بحوالي 10 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وتمثل صناعة الفوسفاط 90 في المائة من عائدات التعدين بالمملكة.

مناخُ الأعمال.. ريادةٌ إقليمية

على مستوى مناخ الأعمال، فقد حقّق المغرب نتائج إيجابية في الـ 25 سنة الأخيرة، ونجح في أن يتحول إلى أحد أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمارات الدولية في القارة السمراء، إذ سجّلت المملكة تقدمًا مهما على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال العالمي «دوين بيزنس»، بمرورها من المرتبة 130 عالميا سنة 2009، السنة التي شهدت إطلاق مخطط الإقلاع الاقتصادي، إلى المرتبة 53 سنة 2020.

> نجح المغرب في أن يتحول إلى أحد أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمارات الدولية في القارة السمراء، إذ سجّلت المملكة تقدمًا مهما على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال العالمي «دوين بيزنس»، بمرورها من المرتبة 130 عالميا سنة 2009، السنة التي شهدت إطلاق مخطط الإقلاع الاقتصادي، إلى المرتبة 53 سنة 2020.

ومن بين الإجراءات التي قام بها المغرب لتحسين مكانته العالمية في هذا المؤشر، إنشاء «اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال»، سنة 2010، والتي يتركز عملها في مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص في مجال مناخ الأعمال، وتقديم التوصيات وتنسيق جهود كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، والمتدخلين، وقد أثمر عمل اللجنة تغيير تشريعات عدة وتبسيط إجراءات ومساطر، من قبيل خفض رسوم تسجيل المقاولات ورقمنة المساطر الجمركية، وإجراءات الحصول على رخص التعمير ورقمنة وثائق الاستيراد والتصدير والاستغناء عن الإيداع المادي للوثائق ورقمنة إجراءات الحصول على مذكرة المعلومات العمرانية.

وحث الملك محمد السادس، الحكومات المتعاقبة، والفاعلين المؤسساتيين، في خطب ورسائل متعددة، على ضرورة تحسين مناخ الأعمال، كونه المعيار الذي يعتمده المستثمرون الأجانب في اختيار الوجهات التي يمكنهم توطين أعمالهم بها، وفي مارس من السنة الماضية، نظمت الحكومة مناظرة وطنية لمناخ الأعمال، شهدت إعداد خارطة طريق للفترة ما بين 2023 و2026 لتحسين مناخ الأعمال، عبر إدراج توصيات النموذج التنموي الجديد، بحيث سطرت عددا من الأهداف، على رأسها تحسين الإطار الخاص بقانون الأعمال، توسيع الرقمنة واللاتمركز الإداري.

«في قلب هذه المجهودات التي تمّت، يوجد المجال الصناعي، فقد قررت بلادنا أن نصبح وجهةً للصناعات، وهو ما حصل فعلا خلال العقدين الماضيين، اللذين شهدا إنشاء العشرات من المناطق الصناعية، ونتحدث هنا عن آلاف الهكتارات في كافة الأقاليم والجهات، كما تم تشييد العديد من المناطق الحرة، فالجميع يتحدث عن طنجة، إلا أن هناك مناطق أخرى أيضا، في الدار البيضاء والقنيطرة والجنوب،

> نظمت الحكومة مناظرة وطنية لمناخ الأعمال، شهدت إعداد خارطة طريق للفترة ما بين 2023 و2026 لتحسين مناخ الأعمال، عبر إدراج توصيات النموذج التنموي الجديد، بحيث سطرت عددا من الأهداف، على رأسها تحسين الإطار الخاص بقانون الأعمال، توسيع الرقمنة واللاتمركز الإداري

كما في العديد من جهات المملكة، هناك أيضا مناطق صناعية عامّة مفتوحة في وجه جميع الصناعات، كما أن هناك مناطق صناعية خاصة بقطاعات بعينها»، يُورد عزيز الرباح، الذي يثمن، في المقابل، الاستثمارات الضخمة التي ضُخّت في هذا المجال، وخاصة في العقد الماضي، مع إنشاء صندوق دعم الاستثمار الصناعي، الذي خصصت له 20 مليار درهم، على الأقل، خلال سنة 2013.

في حين يقول محمد جدري، المحلل الاقتصادي، عن قطاعي صناعة السيارات والطائرات، إنهما قصة نجاح مغربية، ويوضّح، في حديث خصّ به «الصحيفة» أن هذه الأخيرة لم تحصل بشكل عشوائي، بل كان خلفها مجهود كبير طيلة العشرين سنة الماضية، وعلى رأسها كل ما يتعلّق بتأهيل البنية التحتيّة. بحيث لا يمكنك أن تأتي بمستثمر أجنبي بدون توفر هذه الأخيرة.

فاليوم نحن نمتلك طرقا جيدة، وطرقا سيارة، وقطار فائق السرعة، ومناطق صناعية، وميناء طنجة المتوسط وغيرها، وفق المتحدث نفسه، وهذه بنيات تحتية أساسية من أجل أي صناعة، كما أن رأس المال البشري مهم جدا، فبدون مهندسين وتقنيين وأطر مغربية، لا يمكن للمستثمرين أن يختاروا القدوم، وهو الشيء الذي جعل من منظومة صناعة السيارات في بلادنا مُتكاملة، ونتحدث عن حوالي 250 مصنعا متخصصا في مختلف أجزاء السيارات، وتوفر هذه المصانع حوالي 200 ألف منصب شغل.

ويرى جدري أن الشيء المهم هو رفع المغرب لنسبة الاندماج، أي القيمة المضافة المحليّة، أو المساهمة المغربية في كل سيارة تُصنع، فكل سيارة تصنع ببلادنا اليوم تعادل نسبة الاندماج فيها 64 في المائة، والهدف هو مزيدٌ من تحسين هذه النسبة، كما أن مجموعةً من المستثمرين الأجانب قدموا إلى المملكة، ونتحدث عن شركات كبيرة من قبيل «رونو» و«بوجو» و«هيات».

بمناسبة حلول
الذكرى الخامسة و العشرين لعيد العرش المجيد،
تتقدم الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب إلى
جلالة الملك محمد السادس نصره الله،
بأسمى عبارات التهاني متمنية له موفور الصحة
و دوام العافية و طول العمر
و أن يحفظه في ولي عهده الأمير مولاي الحسن
و ابنته المصونة الأميرة لالة خديجة
و صنوه الشقيق صاحب السمو الملكي
الأمير مولاي رشيد
و كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة

الطرق السيارة بالمغرب
Autoroutes du Maroc

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أنه إلى حدود 15 سنة الأخيرة لم تكن بلادنا تصدر السيارات نهائيا نحو الخارج، بينما اليوم يعتبر قطاع صناعة السيارات المدرّ الأول للعملة الصعبة بالمغرب، بحيث تجاوز رقم معاملات هذا القطاع، السنة الماضية، 140 مليار درهم، وهناك هدف هو الانتقال من صناعة 700 ألف سيارة في السنة، الذي يُحقّق حاليا، إلى مليون سيارة خلال السنتين القادمتين، ثم إلى مليوني سيارة خلال 2030.

وزيرُ الصناعة والتجارة الحالي، رياض مزور، كان قد أعلن أمام مجلس المستشارين، قبل أسابيع، أن الهدف هو الوصول إلى مليون و400 ألف سيارة كطاقة إنتاجية خلال السنوات الأربع المقبلة، وذلك في تطور قطاع السيارات الكهربائية، الشيء الذي سيجعل من المغرب من بين أربع أو خمس دول التي تتوفر على سلسلة إنتاج كاملة خاصة بهذا النوع من السيارات، وأوضح أمام مستشاري الأمة أن هذا المسار مضى فيه الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر سوق بالنسبة للمغرب.

كما أن قطاع صناعة الطائرات، يعرف هو الآخر تطورا مستمرا، ولعل أبرز دليل على ذلك هو العبارة التي نقلها رياض مزور، وزير الصناعة،

كل طائرة تحلق حاليا في السماء، إلا وتوجد بها قطعة صنعت بالمغرب

غيوم فوري، المدير العام لشركة «إيرباص»

عن غيوم فوري، المدير العام لشركة «إيرباص» العريقة، الذي قال إن كل طائرة تحلق حاليا في السماء، إلا وتوجد بها قطعة صنعت بالمغرب.

واستطاع المغرب استقطاب أزيد من 142 شركة دولية عاملة في قطاع الطيران، توفر، مجتمعة، حوالي 20 ألف فرصة شغل، ومن بينها شركات عملاقة في المجال، لعل أبرزها «بوينغ» و«إيرباص» و«بومباردييه»، كما أن صادرات القطاع فاقت 21 مليار درهم عام 2022، مقابل 15 مليار درهم خلال 2021، بنمو في حدود 40 في المائة.

ويعلّق جدري على هذه النقطة قائلا «قطاع صناعة الطائرات يسير على خطى صناعة السيارات، إذ أننا انتقلنا في البداية من تركيب بسيط لأجزاء السيارات، بعدما ناتي بقطعها من أبواب وعجلات ومحركات وغيرها من الخارج، إلى صناعة حقيقية، وهو نفس الأمر الذي يحدُث اليوم في قطاع صناعة الطائرات، فنحن حاليا في مرحلة انتقالية، من تركيب الأجزاء إلى صناعتها». ويضيف المتحدث «صحيحٌ أن نسبة الاندماج في هذا المجال هي في حدود 40 في المائة، أي أنها لم تصل بعد لنسبة قطاع السيارات، لكن المجال في طريقه الصحيح، فهو يُشغّل اليوم حوالي 24 ألف شخص، ورقم معاملاته يصل إلى 40 مليار درهم، وهي حصيلة مهمة، وفي الأربع أو الخمس سنوات القادمة، يُمكن لقطاع صناعة الطائرات أن يصبح بدوره قصة نجاح مغربية، ويمكن أن نصل إلى رقم معاملات في حدود 300 مليار درهم في القطاعين معاً». ويخلص جدري إلى أن المغرب في حاجة إلى ما أسماه «قطاعات أبطال»، أي قطاعات تساهم في جرّ قاطرة قطاعات أخرى نحو تحقيق الأفضل، كقطاعي الفوسفاط والسياحة، ويقول إنه إلى وقت قريب كنا نحلم كمغاربة أن نقول عن أنفسنا إننا بلد صناعي، وبفضل المجهود الكبير الذي تم على مدى العقدين الماضيين، يُمكننا أن نقول الآن، بكل ثقة، أننا بلد صناعي بامتياز.

اهتمام ملكي بالتنمية المُستدامة

على مستوى التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، نجحت المملكة في أن تصبح قبلة عالمية، عام 2016، عبر تنظيمها لـ «كوب22» بمراكش، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي يشارك فيه قادة الدول وشخصيات حكومية وأممية وازنة، ومثلت هذه التظاهرة البيئية مناسبة لإبراز جهود المغرب ولتقاسم تجربته في ما يتعلق بالتخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها من أجل تحقيق رهانات التنمية المستدامة، خاصة على مستوى تطوير الطاقات النظيفة.

نجحت المملكة في أن تصبح قبلة عالمية، عام 2016، عبر تنظيمها لـ «كوب22» بمراكش، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي يشارك فيه قادة الدول وشخصيات حكومية وأممية وازنة، ومثلت هذه التظاهرة البيئية مناسبة لإبراز جهود المغرب ولتقاسم تجربته في ما يتعلق بالتخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها من أجل تحقيق رهانات التنمية المستدامة، خاصة على مستوى تطوير الطاقات النظيفة.

ويقول الرابح إنه حتى قبل أن تُطلق الأمم المتحدة ما يسمى بأهداف التنمية المستدامة، كانت بلادنا، «بفضل النظرة الثاقبة للملك الحسن الثاني، وسياسة السدود التي دشّنها، مثالا يحتذى به، فالمنتدى العالمي للماء الأخير، المنظم بالمملكة، عرف تكريم الملك الراحل، كونه كان من بين من أطلقوا هذه الدينامية العالمية، وقد تم الاعتراف خلاله ببلادنا وبالدور الهام الذي قامت به لقضية الماء».

ويرى الوزير السابق أنه بعد تربع الملك محمد السادس على العرش، انتقل المغرب إلى النظر إلى الموضوع من جانب الاستدامة، «حيث فكّرنا في استراتيجية التنمية المستدامة التي تمت المصادقة عليها في 2017، وقد جمعت كل البرامج والمخططات التي تُعنى بكل ما يتعلق بالاستدامة، وخاصة بمجال البيئة وحماية وتثمين الثروات الطبيعية وحماية الساحل وبمعالجة كل النفايات والتلوث وغيرها».

ويضيف الرباح «نتوفّر أيضاً على استراتيجية في مجال التغيرات المناخية ومخطط وطني وأخرى جهوية، ولدينا أيضا مخطط وطني لتثمين الساحل ومخططات جهوية أُنجز جزء كبير منها، كما نحتل مراتب متقدمة في التنمية المستدامة وتغيرات المناخ، إذ لا نخرج عن دائرة الخمسة أو الستة الأوائل عالميا»، خالصا إلى أن «هناك حرصا كبيرا من قبل الملك محمد السادس على موضوع البيئة والماء ومحاربة التلوث وحماية الساحل والأوساط الطبيعية كالبحيرات والغابات والوديان وغيرها». ويتوفر المغرب حاليا، حسب الوزير على برامج لإعادة تدوير المياه العادمة، وشبكة تطهير السائل، ومعالجة وإعادة تدوير النفايات، سواء الإلكترونية أو المعدنية أو مواد البناء أو النفايات الكهربائية، من بطاريات وعجلات وغيرها، وكذا الزيوت المستعملة، ثم النفايات المنزلية.

تهنئة مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،
بمناسبة حلول الذكرى 25
لتربعه على عرش أسلافه الميامين

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تتشرف السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، أصالة عن نفسها ونيابة عن باقي مكونات القطب الاجتماعي وكافة أطرها ومستخدميها، بتقديم أحر التهاني وأطيب الأماني المشفوعة بخالص الولاء إلى السدة العالية بالله، مولانا أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نغتنم هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا جميعا لنجدد لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده، تعلقنا بأهداب العرش العلوي المجيد، واعتزازنا الدائم بعطاءاته المتواصلة، وكذا المنجزات التنموية الكبرى التي عرفتها بلادنا في شتى المجالات خلال 25 سنة، في ظل القيادة المتبصرة لجلالته من أجل مغرب التقدم والازدهار، سائلين المولى عز وجل أن يعيد أمثال هذه الذكرى على مولانا المنصور بالله، وعلى الأسرة العلوية الشريفة، بموفور الصحة والعافية، وأن يبقي صاحب الجلالة، أعزه الله، ذخرا لشعبه الوفي، ساهرا على أمنه واستقراره، وضامنا لعزه ومؤيدا، وأن يقر عين جلالته، حفظه الله، بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وبصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة خديجة، وأن يشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⴰ ⵉⵖⵔⵎⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⵢⵜ

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعيد العرش المجيد

يتقدم السيد عمر مورو، رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، نيابة عن نفسه وأصالة عن كافة عضوات وأعضاء المجلس وأطره الإدارية، بأحر التهاني وأسمى آيات الولاء والإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

حفظ الله مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة، وأن يشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وأن يحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب

عمر مورو
رئيس مجلس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

المملكة المغربية ROYAUME DU MAROC
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
ⵜⵉⵎⵙⵉⵍⵜ ⵏ ⵟⴰⵏⵊⴰ – ⵜⵉⵟⵡⴰⵏ – ⵍⵃⵙⵉⵎⴰ
REGION TANGER-TÉTOUAN-AL HOCEIMA

برؤيته الاستراتيجية..

كيف غيّر الملك محمد السادس وضع المغرب اقتصاديا خلال 25 سنة من حكمه؟

محمد أوزين
الأمين العام لحزب الحركة الشعبية

ربع القرن الأخير في حياة الأمة المغربية كان فترة زاخرة بكبرى المنجزات التي غيرت صورة البلاد وزادتها إشراقا وإشعاعا في المحيطين الإقليمي والدولي. هذا الرصيد الغني تجسيد للعزم والتصميم على رفع مختلف الرهانات والتحديات والنجاح في هذا المسعى بكل حكمة وثبات، بعد أن ودع العالم منذ قرون زمان المعجزات.

ما تحقق هو نتاج إرادة ملك شاب تربع على سدة العرش، خلفا لملك عظيم فذ ومتميز بنى الدولة المغربية العصرية ووحد التراب بفكرة مبدعة خلاقة. وكان الانتقال من عهد إلى عهد في إطار الاستمرارية واستثمار ما تحقق في الماضي من إنجازات من أجل إغنائها بالجديد والمبتكر خلال الأيام والسنوات القادمة.

اليوم، والشعب المغربي قاطبة يحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لتولي جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده مقاليد الأمة المغربية الخالدة، فإن مفاد الرسالة التي ما فتئ الشعب المغربي يوجهها إلى العالم جميعا في كل المناسبات والأعياد الوطنية هو أن هذا الوطن، في قوته وإصراره وصموده أمام كل الزوابع والرياح عبر التاريخ، يستمد ذلك الشموخ وتلك الأنفة من العروة الوثقى التي لا انفصام لها التي تجمع العرش بالشعب.

فضلا عن هذه الرسالة المعبرة والجلية والصادحة بالإيمان، يعتبر عيد العرش مناسبة لاستحضار حصيلة ربع قرن من العهد المحمدي الزاخر بالمفاخر والمكرمات. ربع قرن من الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية التي قادها جلالة الملك. تلك الإصلاحات التي توجت بالمصادقة على الوثيقة الدستورية جد المتقدمة لفاتح يوليوز 2011، والتي برهنت للعالم أجمع مرة أخرى أن المغرب هو بلد الاستثناء الإيجابي في ظل محيط إقليمي تتقاذفه الأمواج كريشة في مهب الريح طائشة.

ونزولا عند طلب منبركم الإعلامي بالتركيز على المنجزات المحققة على امتداد 25 سنة الأخيرة في شقها المتعلق بالبنيات التحتية الأساسية، أود الإشارة ولفت الانتباه إلى أن عظمة ما تحقق على أرض الميدان تعجز عن وصفه والإحاطة بكل تفاصيله التقارير والمحصلات، وقد عاينت شخصيا خلال تنقلي بين مختلف أطراف وربوع المملكة، أن هذا الوطن بشساعته وتنوعه الجغرافي والإنساني يدعو كل مغربي حر وشريف إلى الاعتداد والاعتزاز بما تحقق. لقد تغير وجه شمال المملكة من طنجة العالية إلى السعيدية الباهية، حيث أصبحت الوجهة المغربية المتوسطة تضاهي الضفة المقابلة لها في الضفة الشمالية للمتوسط. شبكة طرقية عصرية ومرافق سياحية تراعي جمالية وخصوصيات المجال وتراعي المحافظة على بيئة سليمة.

ما تحقق هو نتاج إرادة ملك شاب تربع على سدة العرش، خلفا لملك عظيم فذ ومتميز بنى الدولة المغربية العصرية ووحد التراب بفكرة مبدعة خلاقة. وكان الانتقال من عهد إلى عهد في إطار الاستمرارية واستثمار ما تحقق في الماضي من إنجازات من أجل إغنائها بالجديد والمبتكر خلال الأيام والسنوات القادمة.

كما أن إنجاز ميناء طنجة المتوسطي أهل هذه الجهة من المملكة لكي تكون قبلة وأرضية مثلى للتبادل التجاري والاستثمار. وفي الجنوب المغربي، تواصلت المشاريع التنموية الكبرى التي شرع فيها منذ استكمال الوحدة الترابية سنة 1975، وقد توج هذا المجهود الوطني التنموي بترأس جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمدينة العيون في الذكرى 40 للمسيرة الخضراء المظفرة سنة 2015 لمراسيم التوقيع على الاتفاقيات المرتبطة بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية 2015-2021، هذا النموذج الذي يتوخى إرساء دينامية سوسيو-اقتصادية جديدة للتنمية، حاملة للنمو، ومدرة لفرص الشغل، بالمشاركة الفاعلة لمواطني الأقاليم الجنوبية، في إطار تنمية مسؤولة ومستدامة، تقوم على التوازن بين خلق الثروات وتوفير فرص الشغل، والإعداد المستدام للتراب، وحماية البيئة، وإنعاش الثقافة، واستفادة الساكنة المحلية من ثروات المنطقة.

ولأن الرؤية الملكية مبنية على منطلقات ذات بعد استراتيجي واستشرافي، فقد تم الحرص الملكي على إطلاق أوراش في مختلف جهات المملكة ضمن مقاربة رامية إلى ترسيخ خيار الجهوية المتقدمة وتحقيق التوازن بين كل الجهات، مع اعتبار الربط بينها محددا أساسيا في بلوغ أهداف الخيار الجهوي.

وقد تجسد ذلك في تعزيز شبكة الطرق السيارة وبناء المطارات. وهنا، على سبيل الاستدلال فقط، أورد نموذجين يؤكدان ريادة الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك. النموذج الأول يهم شبكة الترامواي بكل من مدينتي الرباط والدار البيضاء. ففي البداية وساعة الإعلان عن هذين المشروعين البنيويين، تعالت أصوات عدمية منتقدة بدون سند، لكن في نهاية المطاف، تبين بما لا يدع أدنى مجال للشك، أن المستفيد من الترامواي، وبسعر في المتناول، هم أبناء الفئات الشعبية وخاصة الطلبة، الذين تخلصوا من معاناة انتظار وركوب حافلتين أو ثلاث من أجل الوصول إلى كلياتهم. النموذج الثاني يهم القطار فائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة. ونستحضر الأصوات التي كانت ضد هذا المشروع، وفي الأخير اكتشف الجميع مدى نجاعة هذه الشبكة التي سهلت الربط بين وسط وشمال المملكة في مدة زمنية وجيزة، مع ما لذلك من أثر في ما يخص توفير الوقت والجهد.

لن أغفل ما تم إنجازه أيضا من مرافق سوسيو – ثقافية في مختلف مدن المغرب، أخص بالذكر ملاعب القرب والمناطق الخضراء التي توفر فضاءات ترفيهية للأسر. وأعتقد اليوم، والمغرب مقبل على تنظيم نسخة 2030 لكأس العام بالشراكة مع إسبانيا والبرتغال، أنه لولا تلك الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لما كنا اليوم مؤهلين لاحتضان تظاهرة عالمية من هذا الحجم، والتي تتطلب تجهيزات بنيوية مطابقة للمواصفات الدولية. أختتم هذه الشهادة بتقديم أغلى التهاني إلى جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد، مع تجديد العهد على الولاء والإخلاص، والتجند وراء جلالته لمواصلة مختلف الأوراش الملكية الكبرى التي غيرت وستغير مسار المغرب إلى ما هو أفضل.

>> يعتبر عيد العرش مناسبة لاستحضار حصيلة ربع قرن من العهد المحمدي الزاخر بالمفاخر والمكرمات. **ربع قرن من الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية التي قادها جلالة الملك. تلك الإصلاحات التي توجت بالمصادقة على الوثيقة الدستورية الجد متقدمة لفاتح يوليوز 2011**، والتي برهنت للعالم أجمع مرة أخرى أن المغرب هو بلد الاستثناء الإيجابي في ظل محيط إقليمي تتقاذفه الأمواج كريشة في مهب الريح طائشة

ONHYM
المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن
ⵓⴼⵉⵙ ⵏ ⵍⵀⵉⴷⵔⵓⴽⴰⵔⴱⵓⵔⴰⵜ ⴷ ⵜⵎⵄⴷⴰⵏ
OFFICE NATIONAL DES HYDROCARBURES ET DES MINES

بمناسبة عيد العرش المجيد

تتشرف السيدة المدير العام وكافة شغيلة

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

دام له النصر والتمكين

وتغتنم هذه المناسبة السعيدة لتجديد تعلقها المتين بالعرش العلوي المجيد، وتجندها الدائم وراء عاهلها المفدى من أجل البناء والتنمية الإقتصادية والاجتماعية للمملكة السعيدة

سائلة الله تعالى أن يحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم ويشد أزره بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن وبصاحبة السمو الملكي الأميرة للا خديجة وبالأمير الجليل مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

25 عاماً من حُكم الملك محمد السادس

مكتسبات تنموية هائلة وتطلّـعٌ مُتواصل نحو الأفضل

محمد نبيل بنعبد الله
الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

لا شك في أن 25 سنة من حُكم جلالة الملك محمد السادس تميزت بمنجزات كبيرة وبطفرات تنموية هائلة غيرت إلى الأحسن وجه المغرب، وهو ما لا تُخطئه عينُ الموضوعية. وقد شملت القفزات التطويرية والتحديثية كافة المجالات بما يبعثُ على الاعتزاز والافتخار.

ولأن خصلة الطموح أصيلة ومتأصلة في الوعي الجمْعي للمغاربة، كما هو الشأن بالنسبة لجميع الحضارات والشعوب الحية، فإن مكتسبات المرحلة لا تنفي مواصلة التطلع نحو الأفضل، من خلال تجاوز التحديات المطروحة راهناً بشكلٍ طبيعي.

ولقد ارتكز مسارُ 25 سنة الأخيرة من المنجزات المتفردة بالمغرب على عناصر أساسية، في طليعتها الاستنادُ إلى المكانة الخاصة والريادية للمؤسسة الملكية، وإلى الإرادة التحديثية القوية لجلالة الملك، بوفاء راسخ لمكونات وروافد الهوية الوطنية. كما برز التلاحمُ بين العرش والشعب واصطفافُ القوى الوطنية وراء جلالة الملك، خلال كل هذا المسار، كأحد العوامل المحدِّدة لنجاح الإصلاحات العميقة التي قادها ويقودُها جلالته.

بهذه الروح، وفي هذه الأجواء، يمكنُ الجزمُ بأنّ مكتسباتٍ كبيرة تحققت للمغرب، في إطار دينامية تنموية مُلفتة، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحقوقية والمؤسساتية والثقافية والقيمية، بما منح مسارَ المغرب مقوماتِ المناعة والاستقرار، وبما جعل هذا المسار متفردا في محيطٍ إقليمي ودولي متقلب ومتسم باللايقين على العموم.

هكذا، على صعيد الديبلوماسية والعلاقات الخارجية، من الواضح أن مكانة بلادنا خلال الخمس وعشرين سنة المنصرمة تنامت وتصاعدت، ولا تزال، حيث اتجه المغرب بعزم وثبات ووضوح وشجاعة نحو تنويع شراكاته الدولية وجعلها أكثرَ توازناً. كما عاد المغربُ بصورة متألقة وناجحة إلى فضاء الاتحاد الإفريقي، بإشراف شخصي ومِقدام لجلالة الملك، وتبعت ذلك خطواتٌ حكيمة وقويةٌ في هذا المنحى، فَبَاتَ المغربُ اليوم يتبوأ مكانة رائدة على صعيد قارتنا الإفريقية، على أساس علاقات متكافئة مع البلدان الإفريقية يسودها الاحترام المتبادل والتعاون المثمر على قاعدة رابح-رابح، ووفق شراكاتٍ بأبعاد أخوية وروحية وثقافية وسياسية واقتصادية، متكاملة ومتميزة.

في هذا السياق، تكفي الإشارة إلى المبادرة الملكية القوية التي تنم عن رؤية استراتيجية ثاقبة، والمتمثلة في الاستراتيجية الأطلسية لدول الساحل، التي غايتها تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، بما يجسد إطارًا فريداً ومتميزاً لتحقيق تعاون إفريقي نوعي يؤسِّسُ لميلاد إفريقيا جديدة، مزدهرة ومستقرة. كما ينبغي التذكيرُ هنا بالمشروع الاستراتيجي الضخم لأنبوب الغاز المغرب – نيجيريا الذي يُعتبَرُ، بشكلٍ غير مسبوق، مشروعًا للسلام والتنمية وللاندماج الجهوي والإقلاعِ الاقتصادي المشترك، بأفق إعطاء دينامية أقوى للتنمية على كل الشريط الأطلسي، لفائدة كافة شعوب المنطقة ومستقبلها المشترك.

إن الرجوع المظفر للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي، وتقديم المغرب منذ عام 2007 لمقترح الحُكم الذاتي، باعتباره مبادرة شجاعة ومتبصرة لِيُعتبران، بحق، إلى جانب معطيات أخرى، عاملَيْن محوريين عَـزَّزَا موقف المغرب دفاعاً عن توطيد وحدته الترابية وعن مغربية الصحراء. فلا أحد اليوم يُجادِلُ في المكتسبات الكبيرة، نوعاً وعدداً، التي يحصدها المغرب تَوالياً على هذا المستوى الأساسي والأولوي، لا سيما باستحضار مسلسل الاعترافات إمّا بمغربية الصحراء، أو بوجاهة ومصداقية مقترح الحكم الذاتي كحلٍ سياسي وعملي وواقعي وحيد يقضي بتخويل أقاليمنا الجنوبية حُكما ذاتيا موسّعًا في كَنَف السيادة المغربية.

وجديرٌ بالتأكيد عليه هنا حكمةُ وسُموُّ وبُعدُ نظر جلالة الملك محمد السادس، من خلال تشبث جلالته بسياسة اليد الممدودة تُجاه كافة الجيران، رغم المعاكسات المؤسفة لخصوم بلادنا، وذلك انطلاقاً من الاقتناع الراسخ للمغرب بأن مصير بلدان وشعوب المغرب الكبير هو مصيرٌ واحد.

>>
ويتم حاليا تتويج مسار الإصلاحات الاجتماعية من خلال إطلاق جلالة الملك لورشٍ تاريخي، لطالما شكّـل تطلعاً أساسيا للقوى الحية ببلادنا على مدى عقودٍ طويلة، ويتمثل في **السعي نحو تعميم الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك تمكين الأسر الضعيفة من دعمٍ اجتماعي مباشر يحقق حداً أدنى من دخل الكرامة. وتتضح بجلاء قيمة هذا الورش الاجتماعي الكبير الذي يستلزم موارد مالية ضخمة ومستدامة**

في المجال السياسي والحقوقي والمؤسساتي، حققت بلادُنا، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، خلال الخمس وعشرين الماضية، مكاسب هامة، من قبيل مسلسل الإنصاف والمصالحة؛ وتطور دعم الأحزاب السياسية؛ وانتظام دورية الانتخابات؛ وتأكيد خيار اللامركزية وتعزيز الجهوية؛ وإصدار عدد من القوانين المكرِّسَة لحقوق الإنسان وللحريات الفردية والجماعية. ولذلك ليس غريباً أن يحظى المغرب اليوم برئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحد كثمرة للمُنجز الذي راكمته بلادُنا في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك فقد تمكّن المغربُ من التقدم تدريجيا وبثبات في مسألة المساواة، ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك إصدار مدونة للأسرة متقدمة في سنة 2004 يجري حاليا العملُ على تجويدها ومعالجة نقائصها، ونتمنى أن تكون صيغتها المنتظرة على أقصى مستوى ممكن من الاستجابة للتطلعات الديموقراطية والمساواتية.

ولقد تمّ تتويج كلُّ هذا المسار الإصلاحي، السياسي والمؤسساتي، بإقرار دستور متقدم سنة 2011، والذي يُعَدُّ اليوم، من دون أدنى مبالغة، من أفضل الدساتير عبر العالم. ذلك أنه حَسَمَ في اعتماد الاختيار الديموقراطي كثابت من الثوابت الوطنية الجامعة للأمة، وكَرَّسَ دولة الحق والقانون، ووَسَّعَ فضاء الحريات، وعزز البناء الدستوري والمؤسساتي الديموقراطي القائم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها وتكاملها، وعلى الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

في نفس الوقت، وبشكلٍ طبيعي ووفق المقاربة التراكمية، يمكن القول إنّ الطريق لا يزالُ طويلاً أمام بلادنا من أجل التجسيد الفعلي والتام والعملي لمبادئ ومقتضيات ومضامين وروح دستور2011. وهذه مسؤولية جميع فعاليات المجتمع المغربي وقواه الحية.

وأمّا في المجال الديني والقيمي والثقافي، فقد تميزت الخمس وعشرون سنة الماضية بإصلاحات عميقة ومتواصلة، يَقُودُها صاحبُ الجلالة الملكُ محمد السادس، تتأسس على إعادة تأطير الحقل الديني على أساس مزيد من الانفتاح والاعتدال والتسامح، وعلى تعزيز الأبعاد الثقافية والفنية بجميع صورها وأشكالها، ودمقرطة الولوج إليها، مع الاستثمار الإيجابي لكل ذلك في المحاصرة العقلانية لمنابع التطرف والتعصب والإرهاب. كما شملت المكاسبُ القيميةُ تعميقَ الانفتاح حضاريا وثقافيا على الفضاء الإنساني والكوني بمفهومه التحديثي، علاوة على الاعتراف الصريح والاهتمام البيّن بالأمازيغية والارتقاء بمكانتها، باعتبارها لغةً رسمية ومُكَوِّنًا أساسيا من بين مكونات الهوية الحضارية الوطنية المتعددة في إطار الوحدة.

تكفي الإشارة إلى المبادرة الملكية القوية التي تنم عن رؤية استراتيجية ثاقبة، والمتمثلة في الاستراتيجية الأطلسية لدول الساحل، التي غايتها تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، بما يجسد إطارًا فريداً ومتميزاً لتحقيق تعاون إفريقي نوعي يؤسِّسُ لميلاد إفريقيا جديدة، مزدهرة ومستقرة

وعلى المستوى الاجتماعي، تميزت الخَـمْسُ وعشرون سنة الأخيرة بالرفع الملموس من مستوى وإطار عيش المغاربة، وبتحسُّن الفعالية العامة للخدمات الاجتماعية، في الصحة والتعليم تحديداً، حيث تم ترسيخُ الاعتماد على المدرسة العمومية والمستشفى العمومي، فضلاً عن المكتسبات المحققة في توفير السكن وفي تعميم الربط بشبكات الماء والكهرباء وتطهير السائل.

كما أسهمت المبادرات الملكية الرائدة في التأثير إيجاباً على مستوى تقدم المغرب في إقرار العدالتين الاجتماعية والترابية. ويكفي هنا أن نستحضر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، إلى جانب عشرات البرامج الاجتماعية الأخرى.

ويتم حاليا تتويج مسار الإصلاحات الاجتماعية من خلال إطلاق جلالة الملك لورشٍ تاريخي، لطالما شكّـل تطلعاً أساسيا للقوى الحية ببلادنا على مدى عقودٍ طويلة، ويتمثل في السعي نحو تعميم الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك تمكين الأسر الضعيفة من دعم اجتماعي مباشر يحقق حداً أدنى من دخل الكرامة. وتتضح بجلاءٌ قيمة هذا الورش الاجتماعي الكبير الذي يستلزم موارد مالية ضخمة ومستدامة، عندما نستحضر كون بلادنا ليست بلداً نفطيا وإمكانياته التمويلية معروفة، لكن مع ذلك فمغربُ الملك محمد السادس اقتحم هذا المضمار بعزم وإقدام وبتَحَدٍ إرادي قوي في تجاوز جميع الإكراهات. وليس خَافياً كونُ المغرب يكاد يكون متفرداً في هذا الشأن ضمن البلدان المماثلة له من حيث الموارد والمسار.

ومن البديهي أن ورش المسألة الاجتماعية، على غرار باقي الأوراش الإصلاحية الأخرى في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، تنطوي على مساراتٍ دينامية بقدر ما تتحقق فيها المكتسبات، بقدر ما تظهر الحاجة دائماً إلى تطويرها والارتقاء بها. ولذلك فإن الجبهات الإصلاحية تعتريها صعوبات ونقائص وثغرات، عادية، نحن متفائلون، بل متأكدون، أن المغرب قادر ومؤهل، بفضل مقوماته، على معالجتها، من خلال مقاربة التراكم والتطوير والاجتهاد المستمر.

على هذا الأساس، فإنَّ المسارَ الديموقراطيَ والتنموي المغربي، الذي يَقُودُهُ جلالة الملك محمد السادس منذ ربع قرن مضى، لا جدال في كونه مسارٌ متألق، وهو في نفس الآن غيرُ مُـتَـنَـاهٍ بطبيعته. ولذلك فالمرحلة الراهنة والمستقبلية تقتضي تَـرْصِيدَ المكاسب والإيجابيات المُحقَّقة، لأجل استكمال مسيرة البناء والإصلاح. كما تستلزمُ مُوَاصَلَة الإصرار على مُعالجةِ جوانبِ النقص التي وَرَدَتْ بوضوح وجرأةٍ ورؤية استشرافية في عددٍ من خُطَبِ جلالة الملك محمدٍ السادس، بما فُرصَ بلورة نموذج تنموي جديد، واعدٍ وواقعي، ويحظى باتفاق كافة القوى والفعاليات الحية للأمة المغربية على مضامينه وتوجهاته الإصلاحية الكبرى. ثم إنَّ نيل المغرب لشرف تنظيم كأس العالم لكرة القدم في سنة 2030، إلى جانب الجارتَيْن إسبانيا والبرتغال، مُروراً بتنظيم كأس إفريقيا في نهاية 2025 وبداية 2026، يجسدان فرصة سانحة قوية أمام بلادنا لا يمكن إلا أن يكون لها أثر إيجابي كبير على مسارنا التنموي المغربي.

والأعمقُ من ذلك، هو أنَّ تجذرَ العمقِ الحضاري والتاريخي للمغرب، والإرادةَ الإصلاحيةَ والتحديثية لجلالة الملك، التي تلتقي بشكل خلاق مع إرادة الإصلاح لدى القوى المجتمعية الجادة والفاعلة، يؤهلان المغرب بامتياز لبدء صفحة جديدة من الإنجازات واقتحام جيل جديد من الإصلاحات، ارتكازاً على تقوية الفضاء الديموقراطي والحقوقي، وعلى مواصلة إبراز البُعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي، حتى يتعزز أكثر الموقع الريادي للمغرب في محيطه، وحتى تتحقق كل الانتظارات والتطلعات، بما يُمَكِّنُ من إسعادِ الشعب المغربي على جميع المستويات.

تجذرَ العمق الحضاري والتاريخي للمغرب، والإرادةَ الإصلاحيةَ والتحديثية لجلالة الملك، التي تلتقي بشكل خلاق مع إرادة الإصلاح لدى القوى المجتمعية الجادة والفاعلة، يؤهلان المغرب بامتياز لبدء صفحة جديدة من الإنجازات واقتحام جيل جديد من الإصلاحات

وفي الميدان الاقتصادي، باشر المغربُ في هذه الفترة الحافلة بالمنجزات من حُكم جلالة الملك محمد السادس عدداً من الإصلاحات الاقتصادية الهامة، وبذل مجهودات لم تكتف بإخراج البلاد من وضعية التهديد بالسكتة القلبية، بل تُجاوز تأثيرها ذلك بكثير، إذ بات المغربُ وجهةً استثمارية وسياحية بارزة دوليا. ومن أهم منجزات المرحلة تكريسُ محورية الاستثمار العمومي؛ والتطوير المُلفت للبنيات التحتية المهيكلة، كالمطارات والموانئ الرائدة، والطرق السيّارة، والقطار فائق السرعة الذي يجري الآن تمديده في اتجاه مراكش وأكادير؛ بالإضافة إلى تجهيز مناطق صناعية في عدد من مناطق المغرب، وإقامة بنيات وتجهيزات سياحية مهمة.

ولقد تعزز المُنجز الاقتصادي خلال هذه المرحلة ببلورة واعتماد مخططات واستراتيجيات قطاعيةٍ في مجالات اقتصادية متنوعة، صناعية وفلاحية وخدماتيّة وسياحية وغيرها، أتاحت تطوير قدرات وأداء الاقتصاد الوطني وتقوية نسيجه، ومكّنَت من ضبط التوازنات المالية. كل ذلك دون إغفال التطور التكنولوجي والتحوُّل الرقمي اللذيْن يتواصل تحقيق تقدم سريع ونوعي فيهما. وإلى جَانب ذلك تبرز إنجازاتٌ رائدة ونموذجية في مُيدان الطاقات المتجددة، الريحية والشمسية أساساً، من خلال مشاريع ضخمة بمناطق متعددة من المغرب، سواء من أجل توفير الأمن الطاقي الوطني، أو التزاماً وانخراطاً قويّا من المغرب في المجهود العالمي للحد من التغيُّرات المناخية وآثارها الكارثية على مختلف دول العالم.

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة على عرش أسلافه المنعمين،
تتشرف المديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أصالة عن نفسها
ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي المكتب أن تتقدم إلى السدة العالية بالله،
جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
بأصدق التهاني وأطيب التمنيات بدوام الصحة والعافية وأن يعيد أمثال هذه المناسبة السعيدة عليه
وعلى ولي العهد الأمير مولاي الحسن والأميرة الجليلة لا خديجة والأمير المولى رشيد وكافة أعضاء الأسرة
الملكية المجيدة بالأفراح والمسرات، كما تغتنم هذه المناسبة لتجديد الولاء الدائم والتعلق المتين
بأهداب العرش الكريم، تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله.

مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
الطريق الآمن للمستقبل

مدن المهن و الكفاءات
HEMAIN HOKEIN & KOK.O
Cités des Métiers et des Compétences

الضمان الإجتماعي
ⵜⴰⵎⵙⵙⴰⵡⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
CNSS
ملتزمون بحمايتكم

MA CNSS
التطبيق رقم 1
في المغرب لفئة المهنيين
رجع ليكم فحلة جديدة

تحديث .....

- مجيب آلي
- إشعارات
- التوصل بالقن السري فالحين
- تحديد فعال لمواقع تمثيليات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- تحميل الشهادات
- تتبع فوري لملفات التعويض

حملوا التطبيق

Google Play
App Store

www.damancom.ma
www.cnss.ma
@Cnss.maroc
Cnss Maroc
@CnssMaroc
@cnssmaroc
@Cnss.officiel
cnss.maroc
Cnss Maroc
3939